

جامعة آل البيت

كلية ادارة المال والاعمال

قسم: تمويل ومصارف

أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والاسلامية في الاردن

The Impact of Financial Leasing in the Profitability of Jordanian Commercial and Islamic Banks

إعداد

اياد صدقي الخصاونة

إشراف:

الدكتور جمعة محمود عباد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف كلية ادارة المال والاعمال في جامعة آل البيت.

عمادة الدراسات العليا

جامعة أل البيت

الفصل الصيفي 2015/2014

تفويض

أنا الطالب **اياد صدقي الخصاونة** ، افوض جامعة أل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات او المؤسسات او الهيئات او الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /2015

اقرار والتزام بقوانين جامعة أل البيت وانظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **اياد صدقي الخصاونة** الرقم الجامعي: 1320503003

التخصص:**تمويل ومصارف** الكلية: **ادارة المال والاعمال**

أعلن بأنني التزمت بقوانين جامعة ال البيت وانظمتها وتعليماتها واقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا باعداد رسالتي التالية:

أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والاسلامية في الاردن

وذلك بما ينسجم مع الامانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما انني اعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة او مستلة من رسائل او اطاريح او كتب او ابحاث او اي منشورات علمية تم نشرها او تخزينها في اي وسيلة اعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فانني اتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة أل البيت بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون ان يكون لي حق في التظلم او الاعتراض او الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:....................... التاريخ / /2015

عمادة الدراسات العليا

جامعة أل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والاسلامية في الاردن

The Impact of Financial Leasing in the Profitability of Jordanian Commercial and Islamic Banks

وأجيزت بتاريخ: / /2015

اعداد

اياد صدقي الخصاونة

اشراف

الدكتور جمعة محمود عباد

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1- الدكتور جمعة محمود عباد	....
2- الدكتور غازي رقيبات	....
3- الدكتور محمود الجرادات	....
4- الدكتور محمد العجلوني	....

الإهـــداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع:

الى معلم الانسانية رسول الهدى والرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى الذي لا تفيه كلمات الشكر والعرفان بالجميل... الى الذي مهد لي طريق العلم...الى من احمل اسمه بكل فخر... الى رجل المواقف الشامخة والكرم الذي أنأر لي دروب النجاح وكان سندي ومعلمي

والدي الحبيب اطال الله في عمره

الى بسمة الحياه وسر الوجود وزهرة الحياة ونورها... الى من كان دعاؤها سر نجاحي...الى من اضاءات لي طريق بكل عزم واصرار ... صاحبة القلب الكبير

والدتي الحبيبة اطال الله في عمرها

الى من جمعتنا المسرات وعنوان الصدق والوفاء... الى رياحين حياتي اهديهم محبتي واخلاصي ودعائي

أخوتي الاعزاء

الى كل من ابتغى العلم طريقا لمرضاة الله

أهدي رسالتي

الشكر والتقدير

الحمدلله والشكر لله تعالى الذي ألهمني الطموح ومنحني العلم والمعرفة والقدرة على اتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني ان اتقدم بعظيم الشكر والامتنان للدكتور جمعة عباد الذي اشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة.

اتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكافة الاساتذة الكرام واعظاء الهيئة التدريسية في جامعة ال البيت والاداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، واقدم خالص شكري وتقديري للاساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة وهم الدكتور غازي رقيبات، والدكتور محمود جرادات من جامعة أل البيت، والدكتور محمد العجلوني من جامعة اليرموك على قبول مناقشة هذه الرسالة، كما واشكر كل من سأهم في انجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع ام بالمساندة.

كل الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والاسلامية في الاردن

اعداد

اياد صدقي الخصاونة

اشراف

الدكتور جمعة محمود عباد

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والاسلامية في الاردن خلال فترة (2013_2008).

ومن اجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال بناء نموذج لتحيل الانحدار البسيط . وقد شملت عينة الدراسة تسعة بنوك تجارية ، بنكن اسلاميين ، بحيث تم جمع بياناتها باستخدام اختبار الانحدار الخطي، واختبار استقرارية البيانات.

اشارات نتائج الدراسة الى وجود أثر للتأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية الاسلامية في الاردن.

وقد اوصت الدراسة بضرورة قيام الباحثين الجدد بالبحث في مجال التأجير التمويلي في البحوث المستقبلية .

الكلمات المفتاحية: التأجير التمويلي ، الربحية ، البنوك التجارية ، البنوك الاسلامية، الاردن.

The impact of Financial Leasing in profitability of Jordan Commercial and Islamic Banks

Prepared by:
Eyadsudqy Alkhasawneh
Supervised by:
Dr. JomaaAbbad

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of financial leasing in profitability in Jordan commercial and Islamic banks during the period(2008-2013).
In order to achieve the objective of the study a descriptive analytical method was used through building a regression analysis model . The stude sample included (9) commercial banks, and (2) Islamic banks, where the data were collected and analyzed using linear regression test, and stability of the data test.
The results indicated that there is an impact for financial in the profitability in Jordan commercial and Islamic banks.
The study recommended that new researcher must do future research relted to financial leasing.
Key words :financial leasing, profitability,commercial banks,Islamic banks,jordan .

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة

يمثل التاجير التمويلي احد الوسائل المتبعة في توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية المختلفة على الاخص تلك التي تحتاج الى رأس مال كبير. حيث يعتبر التاجير التمويلي اداة اكثر مرونة واقل مخاطرة من الادواة الائتمانية التقليدية نظرا للمزايا الايجابية التي تتمتع بها مقارنة بالاساليب الائتمانية الاخرى ، والتي تتمثل في الحصول على الاصول الرأسمالية من الالات والمعدات والاجهزة بصورة ايجار بدلا من تكبد الاسعار المرتفعة لتلك الاصول، وبالتالي فان هذه الاداة تعتبر منافسة لبقية الادوات الائتمانية. وقد تسع مجال استخدام التأجير التمويلي مع زيادة حجم المشروعات الاقتصادية والاستثمارية واتساعها ، الامر الذي ادى الى الحاجة لمثل هذا النوع من التسهيلات الائتمانية على حد سواء في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية.

وتشكل البنوك بشكل عام الجهة التمويلية التي يتجه لها الافراد للحصول على التمويل اللازم لانشاء مشاريعهم الاستثمارية، حيث تمثل التسهيلات الانتمائية التي تمنحها البنوك العامل الرئيسي الذي تعتمد عليه البنوك في زيادة مستوى ربحيتها وتحسين ادائها الامالي، الامر الذي يعكس على النمو الاقتصادي الوطني وازدهاره نتيجة لتمويل المشاريع الاقتصادية والتي تساهم في تعزيز النشاطات الاقتصادية .

وفي هذه الدراسة سوف يتم التعرف على اثر استخدام التأجير التمويلي على ربحية البنوك التجارية الاردنية والبنوك الاسلامية الاردنية من خلال اجراء مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية.

(2-1) مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

أن الهدف الاساسي للبنوك بشكل عام وهو تحقيق الربحية سوا كانت اسلامية أو تجارية ، حيث تتبع كافة البنوك مختلف الوسائل المتاحة والتي من شأنها ان تعمل على زيادة ربحيتها وتحسن ادائها المالي، ويمثل التاجير التمويلي احد اهم الوسائل الائتمانية والتي يتم الاستعانة بها من تمويل المشروعات الاستثمارية على اختلاف حجمها، على الاخص في حال انخفاض رؤوس

اموال المستثمرين واللازمة لتمويل تلك المشاريع، وبالتالي فان التأجير التمويلي يمثل دخلا اضافيا للبنك يعمل على زيادة ربحيتها الى جانب الدخل المتحقق من الوسائل الائتمانية التقليدية الاخرى، الا اننا نجد عدم وضوح الأثر الذي يتعلق باستخدام التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والاسلامية الاردنية، على الرغم من اهمية التأجير التمويلي في جذب الاستثمارات المحلية وبناء المشروعات الاقتصادية وتحقيق عوائد اضافية الى جانب العوائد المتحققة للبنوك من الادوات الائتمانية التقليدية.

ونستطيع صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد اثر للتأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والاسلامية في الاردن؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر للتأجير التمويلي في معدل العائد على الاصول في البنوك التجارية والاسلامية في الاردن؟

2- هل يوجد أثر للتاجير التمويلي من معدل العائد على الملكية في البنوك التجارية والاسلامية في الاردن؟

3- هل يوجد فروقات بين البنوك التجارية الاردنية والبنوك الاسلامية في الاردن من حيث أثر التأجير التمويلي على ربحيتها؟

(1-3) أهمية الدراسة

تمثل الربحية للبنوك بشكل عام المقياس الرئيسي الذي يتم من خلال الحكم على سير اعمال البنوك وتحديد مستوى تقدمها وتنافسها، فكلما امتازات البنوك بربحية مرتفعة كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى ادائها الامر الذي يؤدي الى تحسين النشاط الاقتصادي للدولة ، على الاخص في بورصة عمان والتي تمثل فيها البنوك جزاءا كبيرا ورئيسيا من القطاع المالي في البورصة.

ويمثل التأجير التمويلي احدى الادوات الائتمانية والتي يتم استخدامها لتوفير فرص ائتمانية اكثر ملائمة للمستثمؤين في المشاريع الاقتصادية الضخمة، على الاخص ان هذه الاداة تمتاز بانخفاض المخاطر والتكاليف بالمقارنة مع الادوات الائتمانية الاخرى من البنوك. وعليه فانه من الاهمية القيام بالبحث في أثر التاجير التمويلي على ربحية البنوك التجارية الاردنية، والبنوك

الاسلامية الاردنية، بحيث يتم التعرف على مدى استفادة البنوك الاردنية التجارية منها والاسلامية من اداة التأجير التمويلي في تحقيق الارباح .

(1-4) أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى ما يلي:

1- معرفة أثر التأجير التمويلي في معدل العائد على الاصول في البنوك التجارية والاسلامية في الاردن.
2- معرفة اثر التأجير التمويلي في معدل العائد على الملكية في البنوك التجارية والاسلامية في الاردن.
3- معرفة مدى وجود فروقات بين البنوك التجارية الاردنية والبنوك الاسلامية الاردنية من حيث أثر التأجير التمويلي على ربحيتها.

(1-5) فرضيات الدراسة

Ho1: لا يوجد اثر للتأجير التمويلي في معدل العائد على الاصول في البنوك التجارية والاسلامية في الاردن.

Ho2: لا يوجد أثر للتاجير التمويبلي في معدل العائد على الملكية في البنوك التجارية والاسلامية في الاردن.

Ho3: لا يوجد فروقات بين البنوك التجارية الاردنية والبنوك الاسلامية الاردنية من حيث أثر التأجير التمويلي على ربحيتها.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد :

يعرض هذا الفصل مفهوم التاجير التمويلي، والتطور التاريخي لعقد التأجير التمويلي وشروط التأجير التمويلي، ويتناول هذا الفصل ايضا المخاطر المرتبطة بعقد التأجير التمويلي ، ومزايا وسلبيات التأجير التمويلي، وانواع التأجير، وخصائص التأجير التمويلي، واخيرا التأجير التمويلي في الاردن.

(2-1) مفهوم التأجير التمويلي

الاجارة في اللغة : من اجر يأجر ما اعطيت من اجر غب عمل، والاجارة بيع المنافع، ولاجر هو الجزاء من العمل، والجمع اجور، والاجر الثواب واتجر الرجل تصدق وطلب الاجر. والاجرة والاستئجار والايجار والكراء والاكتراء ألفاظا على نفس المعنى والاشهر استعمالا هو الايجار (السائح، 2006، ص12).

والاجارة في الاصطلاح: هي تمليك منافع شئ مباح مدة معلومة بعرض(خصاونة، 2008، ص93).

والتأجير هو : اتفاق يتم بمقتضاه تحويل الحق في استخدام عقارات او الات او معدات من المؤجر الى المستأجر لمدة معينة من الزمن، مقابل مبلغ معين من المال (عبدالعزيز، 2000، ص100).

وهو اتفاق يقوم بموجبه المستأجر بتشغيل المنشأة لحسابة الخاص، على ان يلتزم بدفع قيمة ايجاريه دورية وفقا لما هو منصوص عليه في عقد التأجير، بصرف النظر عن نتائج الاعمال، وما اذا كانت قد انتهت بربح او خسارة (هندي، 2004، ص178).

أما التاجير التمويلي فهو :عقد ايجار تمويلي انه بحول جميع المخاطر والمكافأت المتعلقة بالملكية، لكون ان المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من استعمال الاصل المستأجر خلال معظم عمرة الانتاجي مقابل التزامه بدفع مبلغ مقابل ذلك الخق مساو تقريبا للقيمة العادلة للأصل ومصروف التمويل المتعلق به، وعند بداية مدة عقد الايجار، يعترف المستأجرون بعقود الايجار التمويلية كأصول والتزامات من ميزانيتهم العمومية بمبالغ مساوية للقيمة العادلة

للممتلكات المؤجرة او اذا كانت أقل ، بالقيمة الحالية لدفعات الايجار الدنيا (عقل، 2006، ص 38).

ويعتبر التاجير التمويلي من عناصر التنمية الاقتصادية، كما ويمثل وسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية (خالد، 2001).

وقد عرفت المادة الثالثة من قانون التأجير التمويلي الاردني عقد التأجير التمويلي بأنه العقد الذي يحق للمستأجر بموجبه الانتفاع بالمأجور مقابل بدل الايجار يدفعة على ان يتحمل المستأجر اي مخاطر تتعلق بالمأجور .ويكون العقد عقد التأجير تمويلي اذا تضمن العقد التزاما او شرطا تنتقل بموجبه ملكية المأجور من المؤجر الى المستأجر دون مقابل عند انتهاء مدة العقد، او تضمن العقد شرطا يجيز نقل ملكية المأجور الى المستأجر عند انتهاء مدة العقد مقابل دفع المبالغ المتفق عليها في العقد(ابو حصوة، 2005).

(2-2) التتطور التاريخي لعقد التأجير التأجير التمويلي

بدا اسلوب التأجير التمويلي في القرن الرابع عشر مع الفنيقيين من خلال القيام بتأجير السفن، وبعدها انتقل الى تأجير الاراضي والعقارات في الحضارات البيزنطية (المطيري، 2012).

وقد ذهب البعض الاخر الى ان مصر عرفت نظاما يشبه نظام التأجير التمويلي قبل 3000 سنه قبل الميلاد، وكان هذا النظام يحكم العلاقة بين الدائنين والمدينين، الى ان تطور هذا النظام ليصبح على صورة الهن الحيازي والرهن الرسمي. وفي اواخر القران التاسع عشر، جاء القضاء الانجليزي ليقر نظام التأجير التمويلي. وقد تطورة الحياه في القرن العشرين من جميع نواحيها وخصوصا من التاحية الصناعية، ومع تطور التكنولوجية والالات التي كانت مرتفعة التكلفة، مما كان له الدور في نشوء نظام التاجير التمويلي ووضع اطاره العام وتنظيمه تشريعا ونشوء شركات تمارس هذا النشاط، فكانت للحاجة الدور الكبير في ولادة التأجير التمويلي في بداية القرن العشرين، تأكيدا لمقولة ام الاختراع (ابو حصوه، 2005).

وقد عرفت تقنية التأجير التمويلي في الولايات المنتحدة الاول مرة مع الشركات الكبرى والتي كانت تتمتع بحقوق مسجلة على معداتها، وبالتحديد مع شركة "ابل" والتي كانت تخشى ان يعمد مشترو منتجاتها الى تفكيكها ونقل الاختراعات والابتكارات العائدة لهان فلجأت الى تأجير معداتها بدل بيعها بغية حمايتها ، وذلك على اعتبار ان من يستأجر المعدات لا يكون له الحق في تفكيكها. ومن ثم تطور هذا النظام في الثلاثينات والاربعينات(بلعاوي، 2005).

ثم انتشر هذا النظام بالقارة الاوروبية، وقد اعلن في المملكة المتحدة عام 1960 عن تأسيس اول شركة التأجير التمويلي باسم الشركة التجار، وبأس مال مشترك بين امريكا وانجلترا. ومن ثم انتشر التأجير التمويلي في معظم الدول الاوروبية، كاليابان وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا والمانيا الغربية ويطاليا واسبانيا وللوكسمبورغ والنروج. وقد انتقل التأجير التمويلي الى الدول النامية، كنتيجة الانتشاره عالميا فانتقل الى مصر وتونس والمغرب ولبنان والاردن (بلعماوي، 2005).

وبنء على ذلك يكون التأجير التمويلي قد انتشر في جميع انحاء العالم، وذلك لما يحققه هذا النظام من مزايا اقتصادية، ويشجع على قيام المشاريع بجميع اشكالها، وهذا سيعود بالنهاية بالخير على الاقتصاد الوطني. ولقد كان لغزو النظام التأجيري التمويلي في الولايات المتحدة والدول الاوروبية العديد من العوامل والاسباب واهمها(ابو حصوة، 2005، ص29):

العامل الاول : التقدم التكنولوجيالمتسارع والمستمر في وسائل الانتاج وارتفاع اسعار الاجهزة والمعدات الانتاجية ، مما جعل اقتنائها مكلفا. بل ان عملية شرائها مرهقة للمشروع، وخصوصا اذا ما كان هذا المشروع في بداية انشائه من ناحية ، ويسعى على المحافظة على القدرة التنافسية للمشروعات بستخدام احدث التقنيات الانتاجية من ناحية اخرى ، مما يتطلب ذرورة الاحلال المستمر للمعدات الانتاجية في بيئة التقدم التكنولوجي المستمر. وذلك تم اللجوء الى التاجير التمويلي لنظامه الفريد، المتمثل بالحصول على منفعة الاجهزة والمعدات خلال مدة معينة قابلة للتمديد من حق خيار التملك.

(2-3) شروط التأجير التمويلي

يوضح عثمان واخرون(2011، ص614) ان هناك شروطا يجب توافرها لكي يصبح التاجير تمويليا، وهذه الشروط هي:

1- ان كان عقد الايجار ينتهي بالتمليك للمستأجر خيار الشراء او حقه في المشاركة في قيمة بيع الاصل المؤجر بنهاية العقد، او الحق في تجديد العقد.

2- اذا كان العقد يتضمن وعدا ببيع الاصل في نهاية مدة الايجار للمستأجر بسعر يقل عن السعر السوقي من مدة البيع .

3- اذا كانت مدة الايجار تغطي 75% او اكثر من العمر الاقتصادي المتبقي للاصل المستأجر وبشرط الايبدأ العقد خلال الربع الخير من العمر الافتراضي للأصل.

4- ان يكون العقد غير قابل للالغاء ، وان تغطي دفعات مقابل التأجير القيمة السوقية للأصل عند ابرام العقد ، فضلا عن هامش ربح محدد، او ان تقل التغطية عن 90% من القيمة السوقية عند نوقيع العقد.

(4-2) مزايا وسلبيات التأجير التمويلي

أولا: مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمستاجرين

من اهم مزايا التأجير التمويلي للمستأجرين مايلي (شركة فينبي، 2005 ، ص15):

1- لا يحتاج المستأجر الى ادراج الاصول المستأجرة في سجلات محاسبة وتوضيحها الميزانية العمومية. وعالبأ ما يطلق على التأجير التمويلي عبارة "التأجير التمويلي غير الوارد بالميزانية العمومية، لانه لا توجد قيود لا في جانب الاصول ولا في الخصوم في الميزانية، وفي هذه الحالة لا يضطر العميل احتساب الاهلاك، وهذا في حد ذاته يخفف العبء عن اعمال المحاسبة المالية الخاصة به. وتعتبر التكاليف الوحيدة الظاهرة في حساب الارباح والخسائر الخاصة بالمستأجر هي تلك الخاصة بنفقات التأجير التمويلي.

2- غابا ما يكون للشركات موارد مالية محدودة ولا يكون بمقدورها دفع مبالغ كبيرة من المال اللاصول المختارة في الحال. في هذه الحالة يكون التأجير التمويلي اجدى نفعا لانه لا يطلب مبلغا كبيرا من المال، كما ان المصادر الاضافية يمكم استثمارها في مشروعات اخرى.

3- وفي حالة استخدام التأجير التمويلي التشغيلي لدى المستأجر الفرصة لتجنب المخاطر المتصلة بتقادم الاصول،لانه عند انتهاء مدة الايجار لا يبقى الاصول في حوزة العميل، كما ان السعر الذي تباع به هذه الاصول ثابت قبل الدخول الى الصفقة.

4- يعتبر التأجير التمويلي التشغيلي الاكثر نفعا من الانواع الاخرى للتمويل الخاص عندما عندما يكون الاصل ضروريا فقط لتنفيذ مشروع معين او لفترة زمنية معينة. ففي هذه الحالة لا تحتاج الشركة الى شرائه لكونه من ممتلكاتها كما لا تحتاج الى اتخاذ خطوات لبيعة بعد انتهاء المشروع.

5- يعتبر هذا التأجير التمويلي هاما بالنسبة للشركات التي تنمو بسرعة وتحتاج الى تحقيق العديد من المشروعات في وقت واحد. والان جدول الدفعات واضحا عند ابرام العقد، فان من الممكن التنبؤ بالمصروفات التي تدفع بشكل دقيق.

6- عدم تأثر الشركات التي تلجأ الى التأجير التمويلي بعوامل التضخم قصيرة الاجل، اذ يتم الاتفاق بشروط محددة لمدة طويلة (قطيشات وصيام، 2007).

7- لا يمكن سحب الاصل طالما تم توقيع العقد وتم الالتزام بشروطه.

8- يوفر التأجير التمويلي مصدرا متوسط لاجل لرأس المال الذي لا يتوفر في اماكن اخرى.

ثانيا: سلبيات التأجير التمويلي بالنسبة للمستأجرين

من اهم سلبيات التأجير التمويلي للمستأجر مايلي (شركة فينبي، 2005، ص15):

1. عادة ما لا يكون بالامكان التخلص من الاصل قبل نهاية عقد الايجار.
2. الاصل ليس مملوكا للمستأجر.
3. يجب ايجاد المال من التدفقات النقدية لسدد الايجار طوال مدة سريانه.

ثالثا: مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمؤجرين

يحقق التأجير التمويلي العديد من المزايا للمؤجرين، ومن اهم هذه المزيا مايلي(الوادي وسمحان،2008، ص209):

1- يستطيع المالك استثمار الاصل الذي يملكه دون ان يضطر للتخلي عن ملكيته وانما يتم العقد ، بما يوفر تدفقات نقدية مستمرة له طوال فترة التعاقد.

2- يقلل من حدة تأثير التقلبات الاقتصادية على المؤجر.

3- يستطيع المالك ان يحقق عوائد جيدة ومضمونه من خلال عقود التأجير خلال مدة سريان العقد، بما يوفر تدفقات نقدية مستمرة له طول فترة التعاقد.

4- يقلل من مخاطر منح الائتمان بالنسبة للمستثمر، وذلك لسرعة استعادة في حال عدم التزام المستأجر بالدفع.

ويوضح عبد العزيز (2000) ان مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمؤجرين تتمثل فيما يلي:

1. يتضمن اسلوب التأجير التمويلي مجالا واسعا للاستثمار بعوائد مناسبة، وضمان كاف قوامه ملكية الاصول الرأسمالية المؤجرة ذاتها.

2. تخفيف العبء الضريبي عن طريق خصم قيمة الاستهلاك الاصل الممول تأجيره من الوعاء الخاضع للضريبة، واعفاء المؤجر من جزء من الضريبة المستحقة عليه من حدود نسبة معينة من قيمة الاصل المشتراة في السنة الاولى لتشغيله.
3. يعد تأجير الاصل افضل للمؤجر من نظام البيع بالتسقيط نظرا الى سهولة تطبيقه.
4. يؤدي التأجير الى زيادة المبيعات الاصول المؤجرة ، نظرا الى وجود بعض المستأجرين الراغبين في اقتنائها بعد تجربتها واستخدامها.
5. يعد التأجير وسيلة تمويل يمكن اضافتها الى نطاق الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها.

ومن مزايا التاجير التمويلي بالنسبة للمؤجرين كا يلي(شركة فينبي، 2005، ص16):

1- يقوم المؤجر مباشرة بشراء المعدات والموارد او البائع حالما استقر المستأجر على المعدات المطلوبة. وهكذا يتخلص المؤجر من احتمال استخدام الاموال في امر اخرى. وهذا من شأنه ان يتضمن مباشرة استرجاع قيمة اقساط الايجار بسبب توفير مصدر لتوليد تدفق نقدي.
2- لا تعتبر شركات التأجير التمويلي (المؤجرين) موسسات " تلقي ودائع" وبالتالي فلا يمكن معاملتها على انها مصارف ، وهذا يعتبر مصدر قوة لشركات التأجير التمويلي مقارنه بالمؤسسات المالية الاخرى، حيث انها لاتخضع لحصص او الانتزامات بشأن الاقراض تمليها السياسات الحكومية كما هو الخال مع المصارف.
3- من المفترض ان المؤجر بعتباره مالكا للاصول يتمتع بوضع امن قوي حيث ان من السهل عليه استعادة جيازة الاصول في حالة عدم الدفع.
4- المزايا الضريبية التي يتمتع بها المؤجرون حيث انهم _مثل ملاك الاصول الممولة_يعتبرون تكايف الاهلاك بمثابة الدرع الواقي من الضرائب الخاصة بالايرادات التي تتحقق من النشاط التأجيري التمويلي ، علما بأنه في حالة الديون العادية الخاصة بالقروض التي تقدمها البنوك، فان البنوك لاتحقق هذه الفائدة.

ويوضح كل من قطيشات وصيام (2007) ان النشاط التأجير التمويلي يحقق العديد من المزايا على المستوى الاقتصادي الوطني منها: المساعدة في تعجيل التنمية الاقتصادية، وكسر اثار موجات التضخم على تكلفة عمليات التوسعة او المشروعات الجديدة والسرعة في تنفيذ المشروعات وما يترتب على ذلك من تشغيل وتدريب الايدي العاملة الجديدة مما يساهم في خلق

فرص العمالة والمساهمة في حل مشكلة البطالة والتغلب على مشكلات الاقتراض وضيق اسواقها خاصة في الاجال المتوسطة والطويله، كذلك التأجيل باقامة الصناعات المتقدمة ذات الانتاجية الاعلى.

(2-5) المخاطر المترتبة بعقد التأجير التمويلي

هناك عدة معوقات او تحديات في اطار هذا المصدر التمويلي ويمكن توضيح اهم هذه المخاطر(مشوخي،2008، ص478-477) :

1. عدم وفاء النتج او صانع الاصل الرأسمالي بتسليم الاصل في وقت المتفق عليه وبالمواصفات الفنية المتعاقد عليها .
2. افلاس المؤجر او الممول او الوسط المالي وعدم الوفاء بالتزاماته امام المنتج للاصل الرأسمالي.
3. افلاس المستأجر وعدم الالتزام بالوفاء بالاقساط الايجارية او التأخير عن المدة المحددة في العقد، فضلا عن عدم الحرص على صيانة الاصل والتأمين عليه او عدم اصلاحة او بيعه وعدم ارجاعه الى المؤجر، خاصة في حالة عدم وجود خبرات فنية بكاءة تشغيلية عالية.
4. مخاطر الحروب والصراعات الدولية وصعوبة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة ، او تدمير الاصول وعدم الانتفاع بها ، او مصادرها وتأمينها.
5. المخاطر الاقتصادية العامة: التقلب في اسعار المصرف للعملات المتفق التعامل بها ومخاطر المعاملات الضريبية مشجعة لتدقيق الاصول الرأسمالية ، والازمات المالية.
6. عد تنفيذ احكام الاتفاق وبنودة ، وعدم الالتزام للتحكيم وللمنازعات او الخلافات، خاصة امام ضعب الابعاد التشريعية في البلدان النامية، وضعف الضمانات بجانب ضعف البنى الاساسية الداعمة، والافتقار للمؤسسات التمويلية العامة في هذا المجال.

ويوضح النجار (2009، ص115) ان هناك العديد من المخاطر المتعلقة بالتأجير التمويلي، نذكر منها:

1- مخاطر قانونية:

- الاجراءات القانونية للاسترجاع.
- الاجراءات القانونية للرجوع على المستأجر.

2- مخاطر مرتبطة بالاصل المؤجر:

- مخاطر عدم جدوى الاصل المؤجر.
- الملكية والاصول المرتبطة بالارض والمبنى.
- الاصول الغير حقيقية .
- مخاطر القيمة المتبقية.

3- المخاطر المرتبطة بالمستأجر:

- مخاطر مالية.
- مخاطر تسويقية .
- مخاطر ادارية.
- مخاطر فنية.

4- المخاطر المرتبطة بالقطاع والمخاطر العامة.

وبالنسبو لدولة الاردن فهناك مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى تعثر التأجير التمويلي في الاردن، ومن اهم هذه الاسباب ما يلي (الهندي، 2013):

1- ان معظم اصول موضوع عقد التأجير يتم استيرادها من الدول المتقدمة.

2- قلة الشركات التي تقدم خدمات التأجير التمويلي ، وصغر حجمها وعدم رسوخ فكرة التأجير التمويلي والفوائد التي يمكن نحقيقها من هذا النظام في اذهان القائمين عليها.

3- ندرة المتخصصين في هذا المجال وحاجة الشركات في الاردن الى مستوى محدود من التكنولوجيا.

4- يحتاج التمويل الى المصدر، حيث يشكل رأس المال المطلوب للمؤجر مصدرا للسيولة وليس مصدرا رئيسا للتمويل، واذا تم اعتباره مصدرا لتمويل اصبح غير مجد من الناحية التجارية.

(2-6) انواع التأجير

يمكن تصنيف التأجير الى نوعين رئيسين هما (عثمان واخرون، 2011، ص611):

1- التأجير التشغيلي (operatinglease): عقد تجاري قصير الاجل يغطي مدة تقل كثيرا عن العمر الانتاجي المتوقع للاصول المؤجرة ، عادة تراوح بين (6-10) سنوات بسبب توقعات

المستأجر لاحتمالات ما قد يطرأ من تغيرات فنية على الاصل، ويتميز هذا النوع من التأجير عن غيره ببعض الخصائص من ابرزها: انه لا يسمح بستهلاك رأس المال المستثمر من قبل المؤجر لان مدة التعاقد لا تغطي الا جزءا محدودا من العمر الاقتصادي للاصل ،فضلا عن ان المؤجر يقدم الخدمات الخاصة كالصيانة، كما يتحمل مخاطر التقادم، ونفقات التأمين على الاصل.

2- **التأجير التمويلي المباشر (Direct financing lease):** هو عبارة عن علاقة تعاقدية طويلة الاجل بين المؤجر والمستأجر غير قابلة للالغاء يتم بموجبها تمويل استعمال الاصل، ولانتفاع به خلال كامل العمر الانتاجي للاصل او معظمة مقابل قيمة ايجاريه محددة ، عادة ما يبلغ اجمالي القيم الايجارب المدفوعة خلال مدة العقد ،معظم تكلفة الاصل محل الايجار او كاملها فضلا عن هامش ربحي مناسب للمؤجر ، واحتفاظة بملكية الاصل حتى نهاية العقد، وامتلاك المستأجر لخيار شراء الاصل عند نهاية مدة العقد او اعادته للمؤجر ، وتجديد عقده بشروط افضل.

وتستخدم المصاررف الاسلامية الاجارة كصيغة من صيغ التمويل، وذلك بغرض تمكين عملائها من استخدام المعدات والالات بدون شرائها، ويقوم الزبون او المستأجر بدفع مبلغ معين كأجرة للاصل المستأجر على مدى فترة زمنية محددة. ان البنك الاسلامي يقوم باقتناء الاصل المطلوب فقد عندما يطلبه العميل ويلزم بدخول مع المصرف الاسلامي في عقد الاجارة، وان بامكان هذا الاخير تحقيق ربح من خلال تحديد قيمة ايجارية عند مستوى تستطيع معه استرداد قيمة شراء الاصل على المدى فترة الايجار، والحصول على هامش ربح يوازي هامش الربح الذي تحققه عملية المرابحة. كما لا يهتم البنك بالاصل المشترى، وينص العقد عموما على بيع الاصل بثمن رمزي او منحة كهبة للمستأجر في نهاية عقد الايجار، وهذا ما يعرف باسم عقد اجارة واقتناء، او عقد اجارة ينتهي بالتمليك ، حيث يمتلك المستأجر في نهاية الاصل المؤجر (كمالي، 2009، ص48).

(2-7) خصائص التاجير التمويلي

يتسم التأجير التمويلي بالخصائص الاتية (دلو وعبد الحكيم، 2010، ص195-196):

1. نشاط تميلي لشراء التجهيزات الرأسمالية بغرض التأجير لانشاء مشروع او تجدي منشأة .
2. يقوم الممول التأجيري وهو في الاغلب الاحيان احدى مؤسسات الوساطة المالية بتمويل شراء التجهيزات اللازمة لتأجيرخا للاخرين بعقد محدد الدفعة الايجارية والمدة.

3. لا يتحمل الممول التأجيري اية تكاليف للتركيب او الصيانة او الاصلاح ويتحملها المتسثمر التأجيري ، اذ تقوم بذلك المؤسسة الصانعة او المورد بعقد اخر.
4. تتاح للمستثمر التأجيري فرصة شراء هذه التجهيزات اذا رغب في نهاية العقد ام مقابل القيمة المتبقية من كلفة الشراء فضلا عن الفوائد وهامش الربح الذي لم يغطه العقد او بقيمة تجديد عند تجديد التعاقد وفي العادة تكون منخفضة جدا ، فان لم يستطع المستثمر التأجيري اي من الخيارين فعليه ان يعيد هذه التجهيزات الى الممول التأجيري.
5. تساهم هذه الطريق في تخفيف الاعباء التمويلية لحد كبير على اصحاب المشروعات او االمنشأت وخاصة انها مكلفة وصعبة التوفير لان احتياجات تمويلها متوسطة وطويلة الاجل .

(2-8) التأجير التمويلي في الاردن

بدأ العمل على ادخال التاجير التمويلي في الاردن سنة 2003م، وذلك باصدار قانون التأجير التمويلي ذي الرقم (16) لسنة 2002م، وتم اصدار التعليمات الخاصة التالية استنادا اللا القانون المذكور (قطيشات وصيام، 2007، ص20):

- تعليمات ترخيص مزاولة اعمال التأجير التمويلي لسنة 2002م المصادرة بموجب الفقرة (ب) من المادة (5) من القانون التأجير التمويلي ذي رقم (16) لسنة 2002م، وجاءات في هذه التعليمات الشروط الواجب توفرها من المؤجر اضافة الى الاحكام القانونية الخاصة به.

تعليمات سجل الاموال المنقولة والتأجير التمولي لسنة2002 ، وقد وضحت هذه التعليمات البيانات المتعلقة بعقد اتأجير التمولي .

ولم يكن بالاردن اي تنظيم تشرعي للتأجير التمولي قبل عام 2002 ، وبالرغم من ذالك تاسست شركة مساهمة عامة باسم الشركة الاردنية لتاجير الاليات والمعدات والاجهزة سنة 1982 ، وكانت تمارس نشاط التاجير التمولي . الا انه نتيجة للعقبات التشريعة التي اعترضت هذا النشاط ، فشلت هذه الشركة في مزاولة نشاطها ، وذلك يعود لنعارض القوانين والانظمة السائدة لهذه الفكره ، وخصوصاً من النواحي الضريبة والمحاسبية ، وغيرها من التسهيلات التي كانت مفقودة في الاردن والتي تقدمها القوانين المنظمة لهذا النشاط . حيث كان يفرض على الشركة الضرائب على رأس المال والارباح ، اذ ان الايجار كان يعد بمثابة الارباح ، ولذلك كان يوزع كارباح وقد

افلست الشركة بالنهاية . ومن ثم تاسيس الشركة العربية لتاجير الاجهزة والاليات ذات المسؤولية المحدودة عام 1996 ، وتمارس هذه المؤسسة النشاط التاجير التمولي ، ولا زالت هذه الشركة قائمة ، الا ان نشاطها كان مقيداً قبل عام عام 2002 ، اذ تتعارض القوانين والانظمة مع نظام التاجير التمولي ، وكذلك جميع التشريعات الاخرى في الاردن لا تساعد في ممارسة هذا النشاط لعدم وجود تشريع خاص (ابو حصوة ، 2005).

وقد ظهرت اول محاولة لتنظيم هذا النشاط تشريعاً سنة 1997 سمي بمشروع قانون التاجير التمولي ، وكذلك اقترح صندوق النقد الدولي مشروع قانون لتنظيم نشاط التاجير التمولي سنة 1998 ويسمى هذا المشروع بمشروع القانون الضمان بالمنقول ، والذي تم تقديمه بتاريخ 1998/12/2 . وقد شاء القدر ان يرى مشروع قانون التاجير التمولي النور بصدور القانون المؤقت رقم 16 لسنة 2002 والمنشور على صفحة رقم 1644 من رقم 4556 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2002/7/16 . وكذلك صدرت التعليمات الخاصة بتطبيق معيير المحاسبة الدولية على عقود التاجير التمولي والمنشورة على صفحة رقم 6017 من العدد رقم 4567 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2002/12/16 (ابو حصوة ،2005).

الخلاصة :

يعتبر التأجير التمويلي عنصر مهما من عناصر التنمية الاقتصادية ، حيث بداء التأجير التمويلي بالانتشار في القرن الرابع عشر من خلال تأجير السفن وبعدها انتقل الى الاراضي والعقارات ، حيث بدأت مصر سنة 3000 قبل الميلاد بستخدام اسلوب التأجير التمويلي وثم توسع هذا الاسلوب ووصوله الى الدول الاوروبية حيث عملت الحكومات الامريكية على اعتماد اسلوب التاجير التمويلي سنة 1960، وبدأ العمل على ادخال التاجير التمويلي في الاردن سنة 2003م، وذلك باصدار قانون التأجير التمويلي ذي الرقم (16) لسنة 2002م.

وقد عرف العلماء التأجير التمويلي على انه " اتفاق يتم بمقتضاه تحويل الحق في استخدام الالات والمعدات من المستأجر لمدة معينة من الزمن مقابل مبلغ معين من المال.

قام علماء الاقتصاد وسوق المال والاعمال بتصنيف التأجير التمويل ،حيثو انهم توصلو الى نوعين من التأجير التمويلي وهما: التأجير التشغيلي، والتأجير التمويلي المباشر ، وهذا التقسيم سهل على المؤجر والمستأجر عمليت التداول سواء كانت طويلة او قصيرة الاجل .

(2-2) البنك الاسلامية والتجارية

تمهيد :

تناول هذا الفصل مبحثان الاول : يتعلق بالبنوك الاسلامية ويتضمن مفهوم البنوك الاسلامية ، ونشاة البنوك الاسلامية ، خصائص البنوك الاسلامية ، ومصادر واستخدمات اموال البنوك الاسلامية . اما المبحث الثاني فيتناول مفهوم البنوك التجارية ، ونشاة البنوك التجارية ووظائف البنوك التجارية ، مصادر واستخدامات اموال البنوك التجارية ، واخيراً الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية .

(2-2-1) البنوك الاسلامية

مفهوم البنك الاسلامية

يعرف البنك على انه : منشأة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها وثم اقتراضها قصد توظيف المال وامداد المشاريع الاقتصادية(باوني، 2011ن ص 130).

ويعرف البنك ايضا على انه : مكان الالتقاء عرض النقود وبالطلب عليها ، اي ان البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الاموالالى الافراد على شكل استثمارات اي انها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين (الحسيني والدوري، 2000،ص12).

تعرف البنوك الاسلامية على انها: مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها وفق احكام التشريعية الاسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الاسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية اخذا او عطاء وباجتناب اي عمل مخالف لاحكام الاسلام(ضياء، 2000،ص54).

وهي مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذا او عطاء وتلتزم في نواحي نشاطها زمعاملاتها المختلفة بقواعد التشرعية الاسلامية (خلف،2006، ص92).

ويعرفها كل من امين وسعيد (2008، ص31) على انها : مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم بناء المجتمع التكامل الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي.

(2-2-2) نشأة البنوك الاسلامية

قد بداء العمل من اجل انشاء بنوك اسلامية في عام 1940 عندما انشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فائدة ، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الاسلامية (ابو الهول، 2012).

وفي عام 1963 انشئ بذلك الاداخار المحلي الذي بدأ في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية في مصر. وانتهت هذه التجربة باحالة صحاب الفكرة ومؤسسها احمد عبد العزيز عام 1967 الى دمج بنك الادخار المحلي بالبنوك التجارية. وبات بوادرالمصارف الاسلامية بتأسيس بنك ناصر الاجتماعية عام 1971، وكان شعارها مجتمع الكفاية العدل. ثم بنك دبي الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية سنة 1975 ، ومصارف فيصل الاسلامي البحرين عام 1982، وما في الاردن فقد تاسس البنك الاسلامي الاردني عام 1978 ، والبنك العربي الاسلامي الدولي والذي تأسس عام 1997، وهذكا انتشرت المصارف الاسلامية في باقي الدول العربية والاسلامية والدول الاجنبية (سمران ،2011).

(2-2-3) خصائص البنوك الاسلامية

من اهم خصائص البنوك الاسلامية ما يلي(محمد وجمعة ، 2010، خلف ،2006):

1- الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية في ما يتعلق بلمعاملات المالية وانشطتها(محمد وجمعة،2010).
2- عدم التعامل بالفائدة الربوية اخذا وعطاء ، اي انها لا يمكن ان تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها (خلف ن 2006).
3- ان البنوك الاسلامية تتجه بجهدها نحو توفير التمويل الازم للنشاطات الاكثر نفعا واهمية الفرد من نحاية والمجتمع من ناحية اخرى، ومن ثم للقتصاد ككل، وبتالي هذا يتضمن تنمية النشاطات والقطاعات القتصادية والتجارية والزراعية والصناعية وغير في الدولة(خلف ،2006).
4- تجميع الاموال المعطلة ودفعها في مجال الاستثمار، حيث ان الكثير من اموال المسلمين في العالم الاسلامي تعد امولا لا يستفاد منها بشكل جيد ، والسبب في ذلك ان الكثير من ابناء الامة الاسلامية يتحرجون من استثمار اموالهم في المصارف الربوية (محمد وجمعة،2010).

(2-2-4) مصادر واستخدامات اموال البنوك الاسلامية

أولا : مصادر اموال البنوك الاسلامية

1- مصادر داخلية

- راس المال: وهي الاموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيلها او هو الرأسمال المدفوع ، ويمكن ان يتوسع عند الضرورة لاصدار اسهم جديدة وطرحها للاكتتاب.
- الاحتياطات: وهي الاموال التي تقتطع بنسبة معينة من الارباح المتحققة سنويا لتظم الى رأس المال، ويكون اما احتياطا قانونيا (اي يفرضه القانون) او احتياطا عاما(يضعه المساهمين برغبتهم)، ويمكن ان توجد هنامك انواع اخرى من الاحتياطيات(ناصر ، 2002، ص 282).
- الارباح المحتجزة : هي تلك الارباح الفائضة او المتبقية بعد اجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية اي تخص المساهمين.

المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الارباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية ، لانها تعتبر تكلفة(عاصم ،2010، ص152).

2- المصادر الخارجية:

أ. الودائع: وتشمل الودائع بمختلف اشكالها وانواعها حيث تعتبر اهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الاسلامي ، وتنقسم الى:

- الودائع: وتشمل الودائع بمختلف اشكالها وانواعها حيث تعتبر اهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الاسلامي، وتنقسم الى:

- الودائع تحت الطلب: وهي حسابات دائنة يمكن الايداع فيها او السحب منها في اي وقت يرغب فيه اصحابه وليس لها ادنى او اقصي.
- الودائع الاستثمارية: هي الاموال التي يعهد بها العميل للمصارف من اجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والمصرف مضاربا، وهنا العميل يحصل على ربح ويتحمل الخسارة(زرارقي، 2012، ص21).

- الودائع الادخارية: حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، ويحصلون على جزء من الارباح المحققة المحتسبة على اساس الرصيد الادنى للحساب ويمنح المدخر عادة فيها دفتر تسجيل فيه كل عمليات السحب والايداع(طيبي، 2009، ص65).
- الصكوك الاسلامية : وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية او نشاط استثماري مباح شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الاسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية (بن عمارة، 2011، ص2).

ثانيا: استخدامات البنوك الاسلامية

تستخدم البنوك الاسلامية في توظيف الاموال واستثمارها اساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها الى قسمين هما:

1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار.

التمويل بالمضاربة: تقوم البنوك الاسلامية بالتمويل الاستثمار في المشاريع على اساس المضاربة ويسمى البنك رب المال ، ويسمى المتعهد او الملتزم مضاربا، وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع، ولا يتدخل البنك في تفاصل العمل، وفي نهاية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السابق على حصة كل منها، وفي حالة الخسارة يتحملها البنك لوحده(ابة الهول، 2012، ص94).

التمويل بالمشاركة: هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية او متفاوته من اجل أنشاء مشروع جديد او المساهمة في مشروع قائم ، بحيث يصبح كل واحد منها متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة او متناقصة ومستحقا لنصيبه من الارباح، وتقسيم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال (عبداله وسعيفان، 2008، ص17).

2- صيغ التمويل القائمة على اساس المديونية

- **التمويل بالمرابحة:** هي ان يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، ويأخذ منها ربحا (قادري و جعيد، 2011).
- **التمويل بالتأجير:** تتم هذه العملية بأن تملك البنوك الاسلامية عمارات او الات او تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل اجر يتفق عليها ، وتسمى العملية اجارة ، ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر(ابو الهول، 2012).

- **التمويل بالسلم:** السلم في تعريف الفقهاء هو بيع اجل بعاجل ، بمعنى انه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا الى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة من اجل معلوم، فالمؤجول هو السلعة المباعة الموصوفة في الذة، والعاجل هو الثمن (ناصر، 2002).
- **التمويل بالقرض الحسن:** هو منيح اموال بدون فائدة للافراد، الذين هم بحاجة الى مساعدة، حيث تمكنهم من اعادة تأهيل انفسهم ماديا(ابو الهول، 2012).
- **التمويل بالاستصناع:** هو ان يتطلب شخص من اخر صناعة شئ ما له على ان تكون الموارد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين(ناصر، 2002).

(3-2-1) البنوك التجارية

مفهوم البنوك التجارية

البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب او الاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية ودعم الاتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية والادخال والاستثمار المالي من الداخل والخارج بما في ذكر المساهمة في انشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية ، وفقا للاوضاع التي يقريها البنك المركزي(حنفي وقرياقص، 2000 ،ص10).

وهي"المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب او الاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج"(بني هاني، 2003، ص206).

(3-2-2) نشأة البنوك التجارية

ارتبطت نشأة البنوك التجارية تاريخيا بنشأة النظام الانتاجي الرأسمالي. فقد كان التراكم البدائي لرأس المال هو الشرط الضروري لميلاد الرأسماية، فنشأة البنوك التجارية كانت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل ايصالات او شهادات ايداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة وقد لاحظوا بمزاولتهم لهذا النشاط لهذا النشاط ان جزاءا كبيرا منها لا يحسب فقاموا باقراض هذه الودائع، وهكذا ورثت البنوك التجارية هذه الوظائف عن الصيارفة ، فظهر اول بنك سنة 1517 م بالبندقية ، ثم بنك امستردام عام 1609م، ومنذ بداية

القرن 18 اخ عدد البنوك التجارية يزداد تدريجيا ومع انتشار الثورة الصناعية في اوروبا ظهرت الشركات ذات الحجم الكبير وبرزت الحاجة الى بنوك كبيرة الحجم لتمويلها(مقشيش،2013).

وقد كان لظهور النقود اثر كبير على زيادة الانتاج وتطويره مما ادى الى ازدهار التجارة الخارجية بمساعدة رأس المال التجاري وزادت الحاجة الى القروض، وذلك تغير وجه الرأسمالية الروبية القديمة ولم تعد مهمتها اقراض المحتاجين للاستهلاك بل تنوعت عملياتها ومهدت للرأسمالية المصرفية التي تملك البنوك في تجارة النقود(مقشيش، 2013).

وبصعود النظام الانتاجي الرأسمالي الذي واكب الثورة الصناعية الكبيرة التي غيرت من حجم المشروعات الصناعية ، ذلك ان الصناعة الالية الكبيرة تتطلب الاموال الضخمة ، بدأت البنوك تعتبر جهاز فعال في خدمة الرأسمالية الصناعية من خلال تجميع المدخرات واقراضها لرجال الصناعة واصبحت وسيطا ماليا بين الرأسماليين والمدخرين(جمال واخرون،2005).

(3-2-3) وظائف البنوك التجارية

أولا : الوظائف التقليدية

تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف تقليدية رئيسية وهي: قبول الودائع ، منح الائتمان واخيرا خصم الاوراق التجارية.

1- قبول الودائع:

فالوديعة لدى البنك هي بالاحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك ، ويعني قبول البنك لها التزامه امام صاحبها بأن يدفع له اي مبلغ في شكل نوقد قانونية ، ويترتب على عملية الايداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي، وباعتبارها ابرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها.

2- منح الائتمان :

تعتبر هذه الوظيفة من الاساسيات في وقتنا الحاظر وهي المحرك الاساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا اعطاء تعريف للائتمان فهو علاقة بين طرفين دائن ومدين وكذلك من خلال مبادلة قيم اجلة بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة، يعني ان البنك يثق في مقدرة عملية فيعطيه رؤوس اموال او يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير(بني هاني، 2003، ص206).

3-خصم الاوراث التجارية:

وهي تمثل اساس الكمبيالة التي تعتبر اداة مهمة للائتمان التجاري وتؤدي على تنشيط وتيسير المعاملات وقد تكون هذه الاوراق قابلة للدفع بعدة فترة من الزمن في حين ان المستفيد يحتاج الى نقود حاضر لمباشرة اعماله فيتقدم بها الى احد البنوك التجارية ويقوم بخصمها اي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالاضافة عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية.

ثانيا: الوظائف الحديثة

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الاقتراض والايداع علفلى مستوى الدولة الى الدخول الى عالم الاستثمار وامتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية هذا ما ادى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على المستوى البنوك التجارية ونذكر منها(عبد الحليم واخرون، 2013، ص13).

1- الاستثمار بالاوراق المالية من خلال بيع وشراء الاسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض اسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر.

2- تمويل التجارة الخارجية اذا تقوم البنوكبدور الوسيط في المعاملات الخارجية، وهي عبارة عن بنوك اجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم البنوك ايضا بعمليات بيع وشراء العملات الاجنبية وفقا للقانون.

3- تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصر فالشيكات المحسوبة عليها.

4- المساهمة في اصدار الاسهم وسندات الشركات المساهمة.

5- شراء وبيع الاوراق المالية لحساب العملاء.

6- تحصيل الاوراق التجارية لصالح العملاء.

7- اصدار الشيكات السياحية.

8- خدمة البطاقات الائتمانية

9- خدمة بطاقة الصراف الالي.

10- كفالات وخطابات الضمان للعملاء.

11- تحويل الاموال الضرورية للعملاء الى الخارج

(4-2-3) مصادر واستخدامات اموال البنوك التجارية

أولا: مصادر البنوك التجارية

1-رأس المال:

يتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون واصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك وهو لا يشكل الا نسبة ضئيلة من اجمالي الخصوم حساب مدين للمؤسسين.

2-الاحتياطي القانوني والخاص

وهو عبارة عن ذلك الجزاء المقطع من الارباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وهو على نوعين:

- **احتياطي قانوني:** حيث يلزم البنك قانونيا بتكوينه اي يجب على البنك ادارة البنك ان تحتفظ من الارباح كاحتياطي وذلك لدعم الركز المالي وبناء سمعة طيبة للبنك.
- **احتياطي خاص:** حيث يحتفظ به البنك اختياريا وعادة ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي الخفي ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير ادارة البنك الى الحاجة اليه في المستقبل لتغطية النفقات المتوقعة مثل اندثار المباني والاثاث... الخ(بني هاني، 2003، ص206).

3-شيكات وحوالات وعتمادات دورية مستحقة الدفع

وهي عبارة عن التزامات او ذمم على البنك يكون البنك ملزما بتسديدها عن تاريخ استحقاقها.

4- مستحق للبنك

تلجأ البنوك للاقتراض من بعضها البعض خاصة في اوقات الضيق المالي، فقد لجأ احد البنوك الى الاقتراض من بنك او عدة بنوك اخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الافراد على النقود الودائع. ويعتبر لجوء البنك الى مثل هذا الاقتراض طارئا ما يزول بزوال الاسباب الداعية له(جمال واخرون،2005)..

5- الودائع

تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري وهي على انواع:

- **ودائع جارية:** حيث يلزم البنك التجاري بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع ومواجهة سحوبات العلاء على ودائعهم وصرف قيمة الشيكات عند الطلب وعادة لا يحصل اصحاب هذه الودائع على فائدة.

- **ودائع لأجل** : حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين، ويحصل اصحاب هذه الودائع على فوائد.
- **ودائع باخطار:** لا يستطيع اصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل اعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب ويحصل اصحاب هذه الودائع على فائدة.
- **ودائع التوفير:** يحتفظ اصحاب هذه الودائع على دفتر توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة والمبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب الا عند تقديم المودع دفتر التوفر.

ثانيا: استخدام البنوك التجارية:

1- ارصدة نقدية حاضرة:

وتتمثل في السولة النقدية الكاملة وتتخذ عدة اشكال:

- **نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري: حيث يحتفظ البنك التجاري:** حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من انقود معدنية ونقدو ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المحسوبة على ودائعهم.
- **ارصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:** حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية ان تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي، تحدد هذه النسبة وفقا لمتطلبات الساسة النقدية ويطلق عليها نسبة الاحتياطي القانوني(جمال واخرون،2005).
- **الارصدة السائلة الاخرى:** عبارة عن شيكات وحوالات واوراق مالية يتوقع تحويلها الى سيولة نقدية نقدية كاملة بسهولة.

2- حولات مخصومة:

- **اذونات الخزينة:** وهي عبارة عن سندات حكومية تقدم الى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري، وتفرض البنوك التجارية سعر الفائدة على هذه القروض الممنوحة الى الحكومة.
- **اوراق تجارية:** يلجأ الافراد غلى البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل خصم ما لديهم من اوراق تجارية(سفتجة) وتفرض البنوك التجارية سعر الفائدة (سعر الخصم) على القروض الممنوحة الى الافراد وعادة تكون اسعار الفائدة منخفضة يطلق على هذه الاصول اسم

الاحتياطيات الثانوية لدى البنوك التجارية لانها تتميز بسهولة تحويلها الى نقود كالمة السيولة بسرعة وبدون خسائر بتقديمها الى البنك المركزي المستعد لاعادة خصمها في اي وقت.

3- مستحق على البنوك:

بخلاف الفقرة الموجودة في جانب الخصم، اذا تلجأ البنوك التجارية الى احد البنوك التجارية للاقتراض منه عند ضرورة لدعم سيولتها النقدية. وفي هذه الحالة يفرض البنك التجاري سعر الفائدة على القروض الممنوحة الى البنوك التجارية الاخرى(بني هاني، 2003، ص206).

4- اوراق مالية واستثمارات:

عادة ما تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية او الاوراق المالية من اسهم وسندات القطاع الخاص سعيا وراء الحصول على الارباح حيث ان هذه الاستثمارات لها عوائد مرتفعة ولكنها اقل سيولة من الحولات المخصومة اذا ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود اسواق المال وقد يتطلب على اصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق الا ان العائد عليها يكون كبيرا(جمال واخرون،2005)..

5- القروض وسلفيات:

يعتبر هذا الاصل اكثر الاصول ربحا واقلها سيولة، اذا ليس من حق البنك التجاري ان يطالب العميل بتسديد قيمة هذا القرض والسلفيات قبل ان يحين تاريخ استحقاقها، وتتخذ هذه القروض شكلين هما:

- **قروض مقابل ضمان:** ويكون هذا النوع من القروض مكفولا بضمانات عينية، وقد ياخذ الضمان العيني شكل بضائع، اوراق تجارية، ذهب، عقارات، الات... الى الخ وقد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به.
- **قروض بدون ضمان:** في السابق كانت البنوك تتردد في منح مثل هذه القروض الا في حدود ضيقة. الا انه في الوقت الحاضر اتسع تقديم مثل هذه القروض، وقد يعود السبب الى اتساع دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني، وخاصة وان الكثير من البنوك التجارية اصبحت ملكا للدولة، وفي هذه الحالة يصبح المقترض مدينا للدولة، ومن الصعب التهرب من مديونيته.

(3-2-5) الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية

تختلف البنوك الاسلامية عن البنوك التجالرية من حيث اطارها الفلسفي والية عملها، وذلك على النحو التالي:

1- ان المصارف الاسلامية تزاول نشاطها التشريعة الاسلامية، وفي ظل العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، اي انها تعمل باتجاه تحقيق القيم الروحية التي ترى في الانسان جوهر التقدم والرفاهية.

2- ان المصارف الاسلامية ترى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلاصا للانسان من حالات الضيق والعز والفاقة والجهل، لذا فان التنمية من وجهة نظر المصارف الاسلامية ليست مادية فحسب، وانما روحية واخلاقية ، وانها تنمية شاملة.

3- ان المصارف الاسلامية ترى في المال انه ملكا لله (جل جلاله) ، وان البشر مستخلفون فيه، فالمال بجميع اشكاله ، ملك لله سبحانه وتعالى ، خالق الكون(جمال واخرون،2005)..

4- ان المال في الاسلام يجب ان يوجه ويحرك من اجل الاستثمار الفاعل لخدمة المجتمع، ولا يوجه لغرض الاكتناز.

5- ان المصارف الاسلامية ترى ان الضرورات الانسانية تملي عليها ان تركز نشاطها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي عندما تستثمر الاموال في مؤسسات الاعمال ،انما تتبغي بلوغ هذه الاداف النبيلة حصرا، ولهذا فان اموال المصرف الاسلامي هي بمثابة (امانات) تستثمر على اساس مبادئ المشاركة والمضاربة الشرعية، ودون ضمان اي عائد مسبقا وثابتا لاصحاب هذه الاموال.

6- ان المصارف الاسلامية تعتمد على الحوافز غير سعر الفائدة، لاستقطاب المدخرات، هذه الحوافز هي حوافز روحية واجتماعية وعقائدية ، ويرى المستثمرون ان مثل هذه الحوافز تفوق في اهميتها الحوافز المالية ، فالاسلام يوفق بين الروح والمادة، ولهذا فان مهمة المصارف الاسلامية تذهب في تحقيق هذه المعادلة(بني هاني، 2003، ص206).

7- ان المصارف الاسلامية هي في واقعها مصارف استثمار، ذلك ان الاستثمار هو شريان الحيوي بالنسبة لها، وان نجاح المصارف الاسلامية وبقائها يعتمد بالدرجة الاساس على كفاءتها الاستثمارية.

8- ان المصارف الاسلامية باعتبارها مصارف استثمارية او مصارف تمويل بالمشاركة تعتمد على البحث عن فرص تنمية ، وهي والحالة هذه تتقابل ايجابيا مع المجتمع ، وتدعوه للمشاركة في نشاطها الانساني التنموي للصالح العام.

9- ان المصارف الاسلامية بحكم تمسها بالشريعة الاسلامية وقواعد الاسلام الحنيف هي مصارف_ انسانية ، تحقق اعلى درجات التكامل الاجتماعي من خلال العدالة والمساواة في توزيع الثروات.

ويوضح عبدون (2009) الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية كما يلي:

أولا : من حيث المنشأة

- البنوك التجارية: كان ظهورها نزعة فردية نحو الاتجار بالاموال والاثراء من خلالها.
- البنوك الاسلامية: ايجاد البديل الاسلامي الذي يجسد الاقتصاد الاسلامي في تطبيق العملي.

ثانيا: من حيث التعامل بالفائدة

- البنوك التجارية: تتعامل بالفائدة التي من الربا المحرم شرعا.
- البنوك الاسلامية: لا تتعامل بالفائدة اخذا او عطاء.

ثالثا: من حيث الربح

- البنوك التجارية: يحقق من خلال الفرق بين الفائدة المدنية والدائنة.
- البنوك الاسلامية : يحقق الربح من خلال عمل حقيقي(مشاركة، مضاربة، مرابحة) اي الاستثمارات الاسلامية.

رابعا: من حيث الخسارة

- البنوك التجارية: يتحملها المقترض وحده سواء كانت الاسباب خارج عن ارادة المقترض او بسببه.
- البنوك الاسلامية: هناك مشاركة في تحمل الخسارة بين الطرفين.

خامسا: من حيث العلاقة مع المودع

- البنوك التجارية: تكون العلاقة هي علاقة دائن ومدين.
- البنوك الاسلامية: هي علاقة مشاركة بالربح والخسارة.

سادسا: من حيث ضوابط توظيف الاموال

- البنوك التجارية: العبرة دائما بالضمانات لاسترداد القرض وفوائده ، ليس هناك اي عتبار لكون المشروع المقترض من اجله حلالا او حرام.
- البنوك الاسلامية: ان يكون المشروع الذي ستوظف فيه الاموال حلال والضمانات هي المشروع نفسه وشخصية الشريك انها تعمل على اتاحة المال لكل من يريد ان يعمل.

سابعا: من حيث اشكال الاستثمار

- البنوك التجارية: الشكل الاساسي هو منح قروض طويلة ومتوسطة او قصيرة الاجل مقابل ضمانات استرداد القرض وفوائدة.
- البنوك الاسلامية : تعدد وتتنوع اشكال التوظيف واهمها المشاركة والمضاربة والمرابحة.

ثامنا: من حيث القروض الحسنة

- البنوك التجارية: لا توجد قروض حسنة وانما قروض بفائدة دائنة او مدينة.
- البنوك الاسلامية: لا تتعامل بالقروض اطلاقا ومفهوم القروض لديه هي قروض الحسنة وبدون سعر فائدة على الاطلاق(جمال واخرون،2005)..

الملخص: ركز هذا الفصل على البنوك الاسلامية والتجارية حيث قام العلماء بالمقارنة بينهما من خلال تعريف كل من البنوك الاسلامية والبنوك التجارية في الاردن واهمية كل منهما وميزاتها وعيوبها ونشأت كل منهما.

وبدا العلماء بالبنوك الاسلامي حيث عرفها على انها ": مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها وفق احكام التشريعية الاسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الاسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع.وبدأ العمل بنشأ البنوك الاسلامية سنة 1940 وكان اول بنك في ماليزيا.حيث تمتاز البنوك الاسلامية بالالتزامها بالاحكام الشرعية فيما يتعلق بالمعاملات المالية وعدم التعامل بالفائدة الربوية وستغلال الاموال المعطلة في الاستثمارات ذات النفع .

اما البنوك التجارية فقد عرفها العلماء على انها: هي تلك المؤسسات التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب او الاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية ودعم الاتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية والادخال والاستثمار المالي

من الداخل والخارج بما في ذكر المساهمة في انشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية.

ارتبطت نشاة البنوك التجارية تاريخيا بنشأة النظام الانتاجي الرأسمالي ،حيث ظهر اول بنك تجاري سنة 1517م بالبندقية ، ثم في امستردام عام 1906. حيث تم المقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية من حيث اطارها الفلسفي والية عملها على النحو التالي :

1- ان المصارف الاسلامية تزاول نشاطها التشريعة الاسلامية، وفي ظل العدالة الاجتماعية والاقتصادية .
2- ان المصارف الاسلامية ترى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلاصا للانسان من حالات الضيق والعز والفاقة والجهل.
3- ان المصارف الاسلامية ترى في المال انه ملكا لله (جل جلاله) ، وان البشر مستخلفون فيه، فالمال بجميع اشكاله ، ملك لله سبحانه وتعالى ، خالق الكون.
4- ان المال في الاسلام يجب ان يوجه ويحرك من اجل الاستثمار الفاعل لخدمة المجتمع، ولا يوجه لغرض الاكتناز.
5- ان المصارف الاسلامية ترى ان الضرورات الانسانية تملي عليها ان تركز نشاطها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي عندما تستثمر الاموال في مؤسسات الاعمال ،انما تتبغي بلوغ هذه الاداف النبيلة حصرا، ولهذا فان اموال المصرف الاسلامي هي بمثابة (امانات) تستثمر على اساس مبادئ المشاركة والمضاربة الشرعية، ودون ضمان اي عائد مسبقا وثابتا لاصحاب هذه الاموال.
6- ان المصارف الاسلامية هي في واقعها مصارف استثمار، ذلك ان الاستثمار هو شريان الحيوي بالنسبة لها، وان نجاح المصارف الاسلامية وبقائها يعتمد بالدرجة الاساس على كفاءتها الاستثمارية.

(2-3) الدراسات السابقة

(2-3-1) الدراسات العربية

1. **دراسة عوض (2013) بعنوان:**

"أثر استخدام أداة التأجير التمويلي للبنوك الاسلامية الفلسطينية على المؤشرات المالية دراسة تطبيقية على الفترة الزمنية (2008-2011)"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر استخدام التاجير التمويلي على المؤشرات المالية للبنوك الاسلامية الفلسطينية خلال فترة الزمنية (2008-2011).

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم بناء نموذج خطي لتحليل الانحدار يربط بين متغيرات الدراسة، حيث تمثل المتغير المستقل بحجم التاجير التمويلي، بينما تمثلت المتغيرات التابعة بالمؤشرات المالية التالية: مؤشرات ربحية، ومؤشرات السيولة،والايرادات.

أشارات نتائج الدراسة الى وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للتأجير التمويلي على الارباح وسيولة ايرادات البنوك الاسلامية الفلسطينية .

2. **دراسة الهندي (2013) بعنوان:**

"العوامل المؤثرة في حجم الايجار التمويلي لشركات المقاولات والانشاءات في الاردن: دراسة اختيارية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة في حجم التأجير التمويلي لشركات المقاولات والانشاءات في الاردن خلال الفترة (2009-2011).

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار، حيث تكونت عينة الدراسة من (45) شركة تم جمع البيانات الازمة وتحليل بستخدام مجموعة من الاحصاءات الوصفية الى جانب استخدام تحليل الانحدار البسيط.

اشارت نتائج الدراسة الى ان العوامل المؤثرة في حجم التأجير التمويلي لشركة المقاولات والانشاءات في الاردن قد تمثلت بكل من : حجم الشركة وعمر الشركة وعدد الجهات المؤجرة بالنسبة للشركة.

3. دراسة بارود (2011) بعنوان:

"معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المعوقات تطبيق نظام التاجير التمويلي كاداة لتمويل المشروعات الاقتصادية في فلسطن .

ولتحقيق هدف الدراسة فقد اتبع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (72) فردا من متخي القرار في (24) مؤسسة من المؤسسات المالية غير المصرفية في قطاع غزة والضفة الغربية.

وقد اشارات نتائج الدراسة الى ان المؤسسات المالية غير المصرفية في قطاع غزة والضفة الغربية لديها المعرفة الكافية بنظام التأجير التمويلي، وقد بينت الدراسة ان من اهم المعوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي، هو تخوف هذه المؤسسات من المخاطر المتعلقة بتقلبات اسعار الفائدة على الاخص في خال طول فترة التأجير التمويلي، واوضحت النتائج ان عدم وجود قانون للتأجير التمويلي يعتبر ايضا من المعوقات نظام التاجير التمويلي.

4. دراسة عبيدات (2008) بعنوان:

" واقع التأجير التمويلي في المصارف الاسلامية الاردنية وامكانات تطويره ":(دراسة ميدانية من جهة نظر العاملين والعملاء)

تتناول هذه الدراسة واقع التأجير التمويلي في المصارف الاسلامية الاردنية وامكانات تطويرها، ومن جهة نظر العاملين والعملاء، ومفهوم التأجير التمويلي في النظام المالي المعاصر، وايضا في الشريعة الاسلامية، وعرفت الدراسة اهم صور التأجير التمويلي في المصارف الاسلامية الاردنية ، واهمية ومزاياه بالنسبة للمأجور والمستأجر والاقتصاد القومي. وعرضت الدراسة اهم العقبات التي تواجه تطبيقه على نطاق واسع في هذه المصارف، وسبل تفعيلة وتطويره.

وتوصلت الدراسة الى نتائج من اهمها ان هناك استراتيجية مطبقة لدى ادارات المصارف الاسلامية لتطبيق عقد التأجير التمويلي، وان اسلوب التأجير التمويلي مطبقة لدى ادارات المصارف الاسلامية لتطبيق عقد التأجير التمويلي، وان اسلوب التأجير التمويلي المطبق حاليا في المصارف الاسلامية الاردنية في وضع غير منافس لاسلوب المرابحة للامر بالشراء والذي يعتبر من الاساليب قصير لاجل التي تشكل الغب اساليب التمويل المتبعة لدى تلك المصارف،

بالاضافة الى قدرة المصارف الاسلامية الاردنية على منافسة البنوك التقليدية في تقديم خدمة التأجير التمويلي وكل ذلك كان من جهة نظر العاملين. اما العملاء فقد عبروا عن عدم رضاهم الكامل عن تكلفة التأجير التمويلي في المصارف الاسلامية الاردنية، بينما كان للدافع الديني واتباع المصارف الاسلامية الاردنية الضوابط الشرعية في تنفيذ عقد التأجير التمويلي أثر ايجابي كبير في منافسة البنوك التقليدية.

5. دراسة الزايد (2008) بعنوان:

التأجير التمويلي في البنوك الاسلامية:(دراسة تطبيقية في البنك الاسلامي الاردني)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على التأجير التمويلي في البنك الاسلامي الاردني، حيث تناولت عقد من عقود التأجير المنتهي بالتملك قام بها البنك الاسلامي الاردني في بداية عام 2006 من احدى الشركات الاردنية لم يذكر البنك اسمها لاسباب خاصة به، وتمت معالجة هذا العقد محاسبيا من وجهة نظر البنك الاسلامي الاردني، مع بيان مدى تأثير على البنك وعلى مؤشراته في ثلاثة سنوات متتالية 2005 -2006-2007.

وتوصلت الدراسة الى ان الوحدات الاقتصادية الى التأجير التمويلي للحصول على الاصول ذات التكنولوجيا المتطورة والتكلفة العالية، وذلك لتغلب على الصعوبات التي تصاحب مصادر التمويل التقليدية، بالاضافة الى ان التأجير التمويلي يحقق مزايا متعددة لكل من المؤجر والمستأجر والاقتصاد القومي. ويعتبر التأجير التمويلي من الناحية الشرعية من التمويلات المباحة، فقد ثبتت مشروعيته في الكتاب والسنة والاجماع، من خلاله يستطيع البنك الاسلامي توظيف امواله بطرق مشروعة لعدم مخالفته لاحكام الشريعة الاسلامية الغراء. وبما يؤدي الى اقبال العديد من المستثمرين الذين يعارضون القروض لانها تحتوي على الربا المحرم شرعا، فهو يناسب المجتمع الاسلامي البعيد عن الربا. اما بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي فقد تبين ان المعياران المدروسان(المعيار الدولي17 ومعيار المحاسبة المالية 8) يقومان على نفس الاساس الفكري المؤداه ان ابرام عقد التاجير التمويلي يترتب عليه انتقال مزايا ومخاطر الملكية من المؤجر الى المستأجر. مع تميز معيار المحاسبة المالية/8/ عن الدولي/17/ايضاحية للعديد من المعالجات المحاسبية والتفاصيل الفنية المرتبطة بانواع وحالات التأجير التمويلي. ويؤدي الافصاح المحاسبي لعقود التأجير التمويلي في القوائم المالية لكل من المستأجر والمؤجر الى زيادة مصداقية هذه القوائم.

وتبين هذه الدراسة التطبيقية لعقود التأجير التمويلي في البنك الاسلامي الاردني ان معالجة البنك لهذه العقود تتفق مع ماورد في معيار المحاسبة المالية/8/مع اختلاف في تسمية بعض المصطلحات.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة الاهتمام بنشاط التأجير التمويلي بشكل اكبر وانشاء شركات تأجير اسلامية تمارس هذا النشاط وتساهم في تنمية الاقتصادية للدول الاسلامية.

6. دراسة قطيشات وصيام (2007) بعنوان :

" تأثير قرارات التاجير التمويلي على الاداء المالي للشركات المستأجرة في الاردن"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر قرارات التاجير التمويلي على الاداء المالي للشركات المستأجرة في الاردن.

ولتحقيق هدف الرسالة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة (102) شركة تستخدم التأجير التمويلي، وبالتالي تم توزيع (102) استبانة بواقع استبانة واحة لكل شركة.

وقد اشارت النتائج الدراسة الى وجود اقبال على الاستئجار التمويلي في الاردن، وقد تبين ايضا وجود اثر ايجابي ذو دلالة احصائية للتاجير التمويلي في ربحية وسيوبة الشركات الاردنية.

7. دراسة خوني وحسان (2006) بعنوان:

"افاق التمويل التأجيري في الجزائر واهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع وافاق التمويل التأجيري في الجزائر واهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج النظري التحليلي من خلال التطرق لماهية التمويل التأجيري واهميته، وانواعه وصيغه ومزاياه وعيوبه، الى جانب تناول تجربة التمويل التأجيري في الجزائر، ومستقبلة وافاقه.

اوضحت نتائج الدراسة ان اسلوب التمويل التاجيري يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تجهيزات والات حديثة واصول ثابة قد لا تستطيع الحصول عليها لعدم توفر الشروط الائتمان التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية . وقد اشارت النتائج ايضا الى ان تجربة التمويل التأجيري في الجزائر تعتبر حديثة العهد نسبيا، لم تصل الى المستوى الذي تصبح

فيه بديلا تمويليا تلجاء اليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث حجم التمويل المتاح من طرفها، لعدة اسباب ومنها: عدم وجود اطار تشريعي ينظم او يحكم هذه العملية ، وتخوف البنوك من هذه الصيغة التمويلية من حيث المردودية والمخاطر وغياب التحفيزات المنشطة لهذه الصيغة خاصة الجانب الجنائي، وعدم توفير الخبرة الكافية لموظفي البنوك.

(2-3-2) الدراسات الاجنبية

1. دراسة Abu Orabi (2014) بعنوان:

The impactof leasing Decisions on the Financial Performance of industrial Companies.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر التاجير التمويلي في الاداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال فترة (2007- 2011).

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي يربط بين متغيرات الدراسة المستقلة والتي تمثلت بكل من (مؤشر التأجير التمويلي ومعدل دوران الاصول الثابتة، ومعدل دوران اجمالي الاصول)، ومتغيرات الدراسة التابعة التي تمثلت بكل من (مؤشرات الربحية ، ومؤشرات السيولة ، ومؤشرات المخاطرة).

اشارت نتائج الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة احصائية للتأجير التمويلي مقاسا بحجم التاجير التمويلي ومعدل دوران الاصول الثابتة على سيولة وربحية الشركات الصناعية الاردنية ، بينما تبين عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للتأجير التمويلي على مخاطر تلك الشركات.

2. دراسة Salam (2013) بعنوان:

Effects of Lease Finance on Peformance of SMEs in Bangladesh.

هدفت هذه الدراسة الى أثر التاجير المالي على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلادش.

تكونت عينة الدراسة من (53) مؤسسة منها (30) مؤسسة صغيرة الحجم ،و (23) مؤسسة متوسطة الحجم في بنغلادش، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها عليهم بغرض جمع البيانات اللازمة والتي تفيد اغراض الدراسة.

اشارات نتائج الدراسة الى وجود اثر ايجابي ذو دلالة احصائية للتأجير التمويلي على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلادش.

3. دراسة Akinbola&Otokiti (2012) بعنوان:

Effects of Lease Options as a Source of Finance on the ProfitabilityPrformance of Small and MediumEnterprises(SMES) in Lagos State, Nigeria

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر التأجير المالي على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا.

تكونت عينة الدراسة من (300) فردا من المدراء ممن يعملون في (30) مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ولاية لاغوس في نيجيريا، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها عليهم بغرض جمع البيانات اللازمة والتي تفيد اغراض الدراسة.

أشارات نتائج الدراسة الى وجود اثر ايجابي للتاجير التمويلي على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا.

4. دراسة (2008) بعنوان :

Impac of Lease Capitalization on Financial Ratios of Listed German Comoanies

هدفت هذه الدراسة على التعرف على أثر رسملة التاجير على النسب المالية في ألمانيا خلال عام (2005).

تكونت عينة الدراسة من (90) شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية بحيث تم جمع بياناتها اللازمة واتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على نموذج Lipe, and Wright(1991-1997) .

اشارت نتائج الدراسة الى وجود اثر لرسملة التأجير على النسب المالية في ألمانيا خلال عام (2005)، على الاخص في شركات الازياء، وشركات التجزئة.

5. دراسةSeverin&Deghaye (2007) بعنوان:

Determinants of the Choice Leasing VSBankLoan :Evibencefram the French SME by KACH.

هدفت هذه الدراسة على التعرف على محددات اختيار التاجير التمويلي مقابل اختيار القروض المصرفية في فرنسا.

تكونت عينة الدراسة من (11233) مؤسسة من المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، حيث تم تجميع بياناتها اللازمة وبناء نموذج لتحليل الانحدار وتحليلها.

اشارت نتائج الدراسة الى ان الشركات الصغيرة والمتوسطة تفضل استخدام التأجير التمويلي نظرا لصغر حجمها ، بهدف تجنب اجتمال الفشل. وقد اشارت النتائج ايضا الى وجود علاقة قوية وكبيرة بين الائتمان المصرفي واستخدام التأجير التمويلي.

(1-6-3) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من النواحي التالية:

1- تناولت الدراسة الحالية طبيعة العلاقة بين التأجير التمويلي والربحية كمقياس للاداء المالي في قطاع البنوك ، بينما نجد ان الدراسات الاجنبية السابقة قد تناولت هذه العلاقة بالتطبيق على القطاع الصناعي والمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

2- استخدمات هذه الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال استخدام نموذج لتحليل الانحدار ، وجمع البيانات المتعلقة بالتأجير التمويلي والربحية خلال سنوات الدراسة (2008-2013)، في حين نجد الدراسات العربية منها ما اعتمد على الدراسة الميدانية خلال تصميم الاستبانة لدراسة موضوع التأجير التمويلي، ومنها ما اعتماد على المنهج النظري للتواصل الى النتائج.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

تمهيد: يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة التي اسيتخدمها الباحث في اجراء هذه الدراسة، اذ يتضمن منهجية الدراسة المستخدمة، مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، والتعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة ، ونموذج الدراسة والاساليب الاحصائية.

(3-1) منهجية الدراسة

تتبع هذه الدراسة اسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة وبيان طبيعة العلاقة بينها من خلال بناء نموذج للانحدار الخطي ، وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (E- views، وبرنامج SPSS).

(3-2) مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع البنوك التجارية الاردنية والبنوك الاسلامية في الاردن ، بحيث تتوفر بياناتها بالكامل خلال فترة الدراسة، والبنوك التاليه تمثل عينة الدراسة: البنك العربي، البنك الاردني الكويتي، بنك القاهرة عمان، بنك الاتحاد ، بنك الاسكان، بنك الاردن ، البنك الاهلي الاردني، البنك الاسلامي ، البنك العربي الاسلامي الدولي.

(3-3) متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: تتمثل وظيفته فى تقديم التمويل لشراء الأصل من المنتج لحسابه وباسمه ثم يؤجره إلى المستأجر.

المتغير التابع: ربحية البنوك التجارية والبنوك الاسلامية في الاردن . ويتمثل بكل من : العائد الاصول والاسلامية عينة الدراسة.

(4-3) التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة

- **التـأجير التمـويلي** : وهو اداة من ادوات الائتمانية والتي يتم استخدامها في البنوك التجارية والاسلامية في الاردن بهدف تأجير اصل من الاصول الرأسمالية لفترة معينه
- **العائد على الاصول(ROA)**: يمثل الربحية المتحققة للبنوك التجارية والاسلامية الاردنية من خلال قيامها بتشغيل اصولها.

$$\text{العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الاصول}}$$

- **العائد على الملكية** : يمثل الربحية المتحققة للبنوك التجارية والاسلامية في الاردن من خلال قيمها بتشغيل حقوق الملكة لديها.

$$\text{العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

المصدر : (أمين، 2008)

(4-5) نموذج الدراسة

تم صيلغة نموذج الدراسة بالاعتماد على دراسةAbu Orabi(2014):

$$ROA=\alpha+\beta1FL+e..................1)$$

$$ROE=\alpha+\beta1FL+e..................1)$$

حيث :

ROA: العائد على الاصول.

ROE: العائد على الملكية.

FL: حجم التأجير التمويلي

α: ثابت معادلة الانحدار.

$\beta_{1،2،3}$: ميل معادلة الانحدار الذي يعكس حساسية التغير في العائد على الاصول، والعائد على الملكية، نتيجة للتغير في التأجير التمويلي.

e: الخطاء العشوائي الذي يمثل التغير الحاصل في كل من متغير العائد على الاصول ، ومتغير العائد على الملكية بصورة عشوائية نتيجة لعوامل اخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة.

والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:

شكل رقم (1)

نموذج الدراسة



المصدر : من اعداد الباحث

(6-3) الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل

تم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية في برنامج E-views :

- اختبار جذر الوحدة (Unit root): للتعرف على استقرارية البيانات.
- اختبار الارتباط الذاتي(test of auto correlation): للتأكيد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

كما وتم الاعتماد على برنامج SPSS من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي(Linear Regression) لاختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابـع

تحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد

يعرض هذا الفصل التحليل الإحصائي لنموذج الدراسة من خلال بيان الإحصاءات الوصفية ، وعلاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ، واختبار تحليل الانحدار المتعدد ، ومقارنة نتيجة الدراسة بالدراسات السابقة .

(4-1) الإحصاءات الوصفية :

الجدولين التاليين يعرضان ملخصا لنتائج الإحصاءات الوصفية ومعاملات الإرتباط المتعلقة بمتغيرات الدراسة :

جدول رقم (1)

ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية

	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
المتغير	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ROA	1.909381	5.467627	0.473000	10.70413
ROE	10.29285	37.94010	1.779375	16.22784

يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن قيمة الوسط الحسابي للعائد على الأصول (ROA) لدى البنوك الإسلامية (1.909381) وكان و الإنحراف المعياري (5.467627) ، بينما كانت قيمة الوسط الحسابي لدى البنوك التقليدية (0.473000) و الإنحراف المعياري (10.70413) ، أما فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية فقد كانت قيمة الوسط الحسابي (ROE) لدى البنوك الإسلامية (10.29285) وكان و الإنحراف المعياري (37.94010) ، بينما كانت قيمة الوسط الحسابي لدى البنوك التقليدية (1.779375) و الإنحراف المعياري (16.22784). ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن ارتباط العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول في البنوك الإسلامية له تأثير أعلى من البنوك التقليدية .

جدول رقم (2)

علاقة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

	ROE	ROA	islamicROE	IslamicROA
ROE	1	0.906**	0.399	0.431
ROA	.906**	1	-.070	0.396
islamicROE	-.399	-.070	1	-0.323
IslamicROA	.431	.396	-.323	1

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من خلال الجدول (2) السابق يتبين لنا :

يوجد علاقة ارتباط موجبة ودالة احصائيا عند مستوى دلالة (1%) بين متغير العائد على حقوق الملكية وبين القيمة المتعلقة بالتأجير التمويلي ، وعلاقة ارتباط موجبة ودالة احصائيا عند مستوى دلالة (5 %) بين متغير ROA و متغير ROE لدى البنوك الإسلامية في الأردن .

(4-2) اختبار ديكي وفوللر لاستقرارية البيانات

يبين الجدول ان قيمة اختبار ديكي وفوللر لاستقرارية البيانات المتعلقة بالتأجير التمويلي للبنوك الاسلامية (الجذر الوحيد) قد بلغت (4.055230-) وتعتبر هذه القيمة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وذلك لان القيمة الجدولية قد بلغت (3.3350-) ويلاحظ ان القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05) ما يشير الى رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى ان بيانات متغير التأجير التمويلي في البنوك الاسلامية مستقرة.

كما اشارت الجدول ان قيمة اختبار ديكي وفوللر لاستقرارية البيانات المتعلقة بالتأجير التمويلي للبنوك التقليدية (الجذر الوحيد) قد بلغت (3.733702-) وتعتبر هذه القيمة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وذلك لان القيمة الجدولية قد بلغت (3.3350-) ويلاحظ ان القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05) ما يشير الى رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى ان بيانات متغير التأجير التمويلي في البنوك التقليدية مستقرة

كما اشارت الجدول المتعلقة بمتغير ROE للبنوك التقليدية (الجذر الوحيد) قد بلغت (-3.995979) وتعتبر هذه القيمة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وذلك لان القيمة

الجدولية قد بلغت (3.3350−) ويلاحظ ان القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05) ما يشير الى رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى ان بيانات متغير بمتغير ROE للبنوك التقليدية مستقرة كما تبين النتائج ان قيمة اختبار ديكي وفولر لاستقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROE للبنوك الاسلامية (الجذر الوحيد) قد بلغت (8.728164−)) وتعتبر هذه القيمة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وذلك لان القيمة الجدولية قد بلغت (3.3350−) ويلاحظ ان القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05) ما يشير الى رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى ان بيانات متغير بمتغير ROE للبنوك الاسلامية مستقرة .

كما اشارت الجدول ان قيمة اختبار ديكي وفوللر لاستقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك التقليدية (الجذر الوحيد) قد بلغت (3.936020−) وتعتبر هذه القيمة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وذلك لان القيمة الجدولية قد بلغت (3.3350−) ويلاحظ ان القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05) ما يشير الى رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى ان بيانات متغير بمتغير ROA للبنوك التقليدية مستقرة

اختبار الإزدواجية الخطية Collinerity Test .

تم استخدام اختبار Collinerity Test للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة ، وكانت على النحو التالي :

جدول (3)

اختبار Collinerity Test

	المتغير	VIF
البنوك التقليدية	ROA	1.085375
	ROE	1.112444
البنوك الإسلامية	ROA	1.003792
	ROE	1.015153

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي .

من شروط استخدام تحليل الإنحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل،

و من خلال هذا الإختبار يتم قياس مدى تداخل معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج مع بعضها البعض، بحيث يصعب فصل تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع مما يضعف قوتها التفسيرية.

القاعدة : VIF = 1 / 1 – r2

وتنص القاعدة الإحصائية على أنه يكون الاختبار مقبولا في حال كون قيمة VIF أقل من خمسة وهذا يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج (Berenson and Levin, 1999, p884).

بما ان قيمة VIF المحسوبة اقل من القيمة المقررة في القاعدة الإحصائية أعلاه فإن نتيجة الإختبار تعتبر ايجابية عند مستوى دلالة احصائية 0.05 . مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة .

اختبار الإرتباط الذاتي Test of Auto Correlation

للتأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة فقد تم استخدام اختبار Durbin–Watson stat وكانت النتائج الواردة في الجدول رقم (4) يتبين أن قيمة الدلالة الإحتمالية لكل من اختبار R–squared , F–statistic أكبر من (0.05) حيث بلغت القيمة 0.62819 و 0.6641 على التوالي ، وبالتالي لا يوجد مشكلة لارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة.

كما يبين تشير اختبار ديربن وواطسون البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك التقليدية البالغ (2.087340) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بيانات متغير التأجير التمويلي في البنوك الاسلامية وذلك لان القيمة كانت قريبة من القيمة (2) كما يبين اختبار ديربن وواطسون البيانات المتعلقة بمتغير ROE للبنوك التقليدية البالغة (2.046018) الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لان القيمة كانت قريبة من القيمة محصورة بين (1.50 – 2.50) اما عن البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك التقليدية البالغة (1.619086) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لان القيمة كانت قريبة من القيمة محصورة بين (1.50 – 2.50)وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بمتغير ROE للبنوك الاسلامية يبين اختبار ديربن وواطسون البالغة قيمتها (2.760271) وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لان القيمة كانت اكبر من القيمة المقبولة والتي عادة ما تكون محصورة بين (1.50 – 2.50)كما اشارت نتائج اختبار ديكي وفوللر لاختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك الاسلامية البالغة (2.487158) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لان القيمة كانت قريبة من القيمة محصورة بين (1.50 – 2.50)

جدول رقم (4)

نتائج اختبار Durbin-Watson stat

	F-statistic	R-squared
قيمة الإختبار	0. 7920526	0.760089
قيمة probability	0.62819	0.6641

نتائج تحليل الإنحدار باستخدام OLS

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة متعلقة بالإزدواجية الخطية ، والإرتباط الذاتي، وعدم تجانس البيانات ، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الإنحدار باستخدام نموذج طريقة المربعات الصغرى (OLS)

المتغير	قيمة (Sig)	قيمة (B)
ROA	0.0003**	0.0177166
ROE	0.02**	0.0786006
قيمة الثابت (الفا)	0.003**	0.760089
R-Squared	0.74172	

المصدر من اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي .

من خلال الجدول رقم (5) السابق يتبين لنا انه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكل من ROA و ROE لدى كل من البنوك الإسلامية والتقليدية عند مستوى دلالة 0.05 حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0003) و (0.02) على التوالي وهي دالة احصائيا . وعليه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية . ومن خلال قيمة المعامل (B) فإنه يتبين لنا أن كل من متغير ROA و ROE قد ارتبطت بعلاقة موجبة مع التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن.

ومن ملاحظة قيمة R–Squared نجد أنها بلغت حوالي (74%) ، أي أن كل تأثير درجة واحدة في التأجير التمويلي يؤثر في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بمقدار 0.74 و أن هناك 0.26 تعود لأسباب أخرى في التأثير.

وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي تبين ما يلي :

1- وجود تأثير لمتغير التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن

يبين النتائج المبينة في ملحق رقم (1) تحليل الانحدار الخطي لبحث اثر التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن وقد بلغت قيمة اتاثير (0. 720137) وهي قيمة تاثير قوية على المتغير التابع كما تعتبر هذه القيمة دالة احصائيا لان قيمة مستوى الدلالة (0.0346) كان أقل من 0.05 كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) ان نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع قد بلغت (0. 874620) حيث تعتبر هذه القيمة قوية تبين قوة اهمية تاثير التأجير التمويلي على المتغير التابع وفقا لطبيعة وفترة هذه البيانات وعليه فانه يتم قبول الفرضية والاستنتاج بوجود اثر للقروض السكنية على متغير العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن

2- وجود تأثير لمتغير التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن

تبين النتائج تحليل الانحدار الخطي المبينة في ملحق رقم (2) لبحث اثر التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن وقد بلغت قيمة اتاثير(0. 834059) وهي قيمة تاثير قوية على المتغير التابع كما تعتبر هذه القيمة غير دالة احصائيا لان قيمة مستوى الدلالة (0.0163) كان أقل من 0.05 كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) ان نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع قد بلغت (0. 735220) حيث تعتبر هذه القيمة مقبولة تبين اهمية تاثير التأجير التمويلي على المتغير التابع وفقا لطبيعة وفترة هذه البيانات. وعليه فانه يتم قبول الفرضية والاستنتاج بعدم وجود اثر للقروض السكنية على متغير العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن

3- وجود تأثير لمتغير التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك التقليدية في الأردن

يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المبينة في ملحق رقم (3) لبحث اثر التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن وقد بلغت قيمة التاثير (0. 820930) وهي قيمة تاثير قوية على المتغير التابع كما تعتبر هذه القيمة دالة احصائيا لان قيمة مستوى الدلالة (0.0432) كان اقل من 0.05 كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) ان نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع قد بلغت (0. 780661) حيث تعتبر هذه القيمة قوية تبين اهمية تاثير التأجير التمويلي على المتغير التابع وفقا لطبيعة وفترة هذه البيانات وعليه فانه يتم قبول الفرضية والاستنتاج وجود اثر للقروض السكنية على متغير العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن
4- وجود تأثير لمتغير التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن

يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي في ملحق رقم (4) لبحث اثر التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية في الأردن وقد بلغت قيمة اتاثير(0. 725006) وهي قيمة تاثير قوية على المتغير التابع كما تعتبر هذه القيمة دالة احصائيا لان قيمة مستوى الدلالة (0.03707) كان أقل من 0.05 كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) ان نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع قد بلغت (0.701065) حيث تعتبر هذه القيمة مقبولة تبين اهمية تاثير التأجير التمويلي على المتغير التابع وفقا لطبيعة وفترة هذه البيانات وعليه فانه يتم قبول الفرضية والاستنتاج بوجود اثر للقروض السكنية على متغير العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن

أسلوب معالجة البيانات

تمت عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS من خلال التعامل مع أدوات الإحصاء الوصفي المتضمنة مقاييس النزعة المركزية، كالوسط الحسابي والانحراف المعياري واستخدام الجداول التكرارية والنسب المئوية، إضافة إلى الأساليب الإحصائية التحليلية اللازمة لاختبار الفرضيات، باستخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، منها اختبار (t-test) حيث يستعمل لاختبار تأثير كل من المتغيرات المستقلة في النموذج على المتغير الوسيط ومن ثم المتغير التابع. واختبار(F-test) حيث يستعمل لفحص مدى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين

جميع المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج وبين المتغير التابع. بالإضافة الى معامل الارتباط لتوضيح طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات التي سيتم دراستة اثرها . تحليل التباين لاختبار مدى وجود فروقات في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، باختلاف بعض الخصائص الديمغرافية

(4-3) اختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة للتعرف إلى أثر التأجير التمويلي على ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية المدرجة في سوق عمان المالي ، حيث تم استخدام اختبار الانحدار البسيط .وفيما يلي اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :

H01 : لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة (α) _> 0.05 على العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن.

لاختبار الفرضية الأولى، تم استخدام إختبار تحليل الإنحدار المتعدد من أجل التعرف إلى أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على حقوق المساهمين (ROE). ، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6)

تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن

المتغير المستقل	Sig	R	R^2	T	T الجدولية	القرار الإحصائي
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	0.000	0. 820	0. 790	2.762	1.96	نرفض الفرض العدمية

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى التحليل الإحصائي لعينة الدراسة.

تشير القيم الواردة في جدول (6) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 2.762 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0. 820 من التباين في العائد على

حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن. وبذلك فاننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة (α) _< 0.05 على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية في الأردن.

الفرضية الثانية :

H01 : لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة (α) _< 0.05 على العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية في الأردن.

لاختبار الفرضية الثانية، تم استخدام إختبار تحليل الإنحدار البسيط من أجل التعرف إلى أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن ، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7)

تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن

المتغير المستقل	Sig	R	R^2	T	T الجدولية	القرار الإحصائي
العائد على الأصول (ROA)	0.003	0. 831	0.710	4.984	1.96	نرفض الفرض العدمي

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى التحليل الإحصائي لعينة الدراسة.

تشير القيم الواردة في جدول (7) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 4.984 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0. 831 من التباين في العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن. وبذلك فاننا نرفض الفرض العدمي ونقبل

الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة (α) _< 0.05 على العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن.

الفرضية الثالثة :

H01 : لايوجد أثر ذو دلاله إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة (α) _< 0.05 على العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك التقليدية في الأردن.

لاختبار الفرضية الثالثة، تم استخدام إختبار تحليل الإنحدار البسيط من أجل التعرف إلى أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على حقوق المساهمين (ROE). ، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول رقم (8)

تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك التقليدية في الأردن

المتغير المستقل	Sig	R	R^2	T	T الجدولية	القرار الإحصائي
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	0.001	0. 852	0. 820	5.061	1.96	نرفض الفرض العدمي

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى التحليل الإحصائي لعينة الدراسة.

تشير القيم الواردة في جدول (8) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك التقليدية في الأردن ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 5.061 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0.852 من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك التقليدية في الأردن. وبذلك فاننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة (α) _< 0.05 على العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك التقليدية في الأردن.

الفرضية الرابعة :

H01 : لايوجد أثر ذو دلاله إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة (α) _> 0.05 على العائد على الأصول (ROA).

لاختبار الفرضية الرابعة تم استخدام إختبار تحليل الإنحدار البسيط من أجل التعرف إلى أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن ، والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول رقم (9)

تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر متغيرات التأجير التمويلي على العائد على العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن

المتغير المستقل	Sig	R	R^2	T	T الجدولية	القرار الإحصائي
العائد على الأصول (ROA)	0.007	0. 831	0. 762	2.251	1.96	نرفض الفرض العدمي

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى التحليل الإحصائي لعينة الدراسة.

تشير القيم الواردة في جدول (9) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 2.251 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05،

كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 831 .0 من التباين في العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن. وبذلك فاننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لمتغيرات التأجير التمويلي عند مستوى دلالة (α) _> 0.05 على العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن.

الفرضية الخامسة :

H05:لايوجد اختلاف ذو دلاله إحصائية عند مستوى معنويه 5% لمتغير التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في الأردن.

للاجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لابعاد الدراسة بأختلاف نوع البنوك (الاسلامي ، التقليدي) ولمعرفة دلالة الفروق بين تلك المتوسطات تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة T-Test والجدول رقم (10) بين نتائج التحليل .

جدول (10)

نتائج اختبار " ت " للعينات المترابطة لدلالة الفروق بين متوسط لابعاد الدراسة تعزى بنوع البنك

المتغير	نوع البنك						
	أسلامي		تقليدي		درجة الحرية	قيمة T	الدلالة المشاهدة
التأجير التمويلي	4.30	0.33	3.99	0.76	9	1.553	0.001

يتضح من نتائج التحليل للجدول السابق ان هناك فروق ذات دلالة احصائية لتأجير التمويلي حسب اختلاف البنك ، حيث جاءت قيمة t ذات دلالة أحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) . أي أن معدل العام لتأجير التمولي في البنوك الاسلامية أعلى من المعدل العام في البنوك التقليدي .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1) النتائج

مقدمة :

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع للتقارير المالية للبنوك عينة الدراسة ،فإن هذا الفصل يتناول عرضا لمجمل النتائج التي توصل اليها الباحث في هذه الدراسة و قدم الباحث عددا من التوصيا

نتائج الفرضيات

1. يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 2.762 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 820 .0 من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك الإسلامية في الأردن.

2. يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 4.984 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 831 .0 من التباين في العائد على الأصول (ROA). في البنوك الإسلامية في الأردن.

3. يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية التأجير التمويلي على العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك التقليدية في الأردن ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 5.061 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 852 .0 من التباين في العائد على حقوق الملكية (ROE). في البنوك التقليدية في الأردن.

4. يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية التأجير التمويلي على العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 2.251 وهي أعلى من قيمتها الجدولية

1.96 وبمستوى معنوية أقل من 0.05، كما تشير النتائج إلى أن التباين في التأجير التمويلي يفسر ما نسبته 0. 831 من التباين في العائد على الأصول (ROA). في البنوك التقليدية في الأردن.

5. تشير القيم الواردة في الفصل السابق إلى وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في الأردن ، حيث جاء المتوسط الحسابي لتأجير التمويلي في البنوك الاسلامي أعلى من المتوسط الحسابي لتأجير التمويلي في البنوك التقليدية .

(5-2) التوصيات :

1. يوصي الباحث الباحثين الجدد بالبحث في مجال التأجير التمويلي في البحوث المستقبلية .

2. العمل على تصميم مؤشر للأداء الإقتصادي الكلي في الأردن استنادا الى ما يحققه التأجير التمويلي من مزايا و فوائد لكل من المؤجر والمستأجر ، بحيث يجري العمل على تنفيذه واصداره بشكل دوري.

3. تعديل قانون التأجير التمويلي رقم 16 لسنة 2002 في الأردن حيث أنه يشير الى علاقة العوامل المؤثرة فيه لنجاح التأجير التمويلي كأحد أهم انواع التمويل.

4. التأكيد على أهمية قيام البنوك بتأسيس شركات التأجير التمويلي من خلال قانون تشجيع الإستثمار ، وتشجيع جذب الشركات الدولية التي تمارس هذا النشاط من أجل جذب التكنولوجيا المتطورة والاستفادة من خبرتها في تأسيس هذا النشاط وكيفية ادارته لما له من عوائد كبيرة على الإقتصاد الوطني الأردني.

5. الاستفادة من المميزات النسبية المصاحبة لعملية التأجير التمويلي في تدريب المحاسبين وتأهيلها داخل قطاع البنوك و شركات التمويل و تزويدها بالخبرات الفنية و الإدارية الحديثة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو الهول، محي الدين يعقوب (2012)، **تقييم أعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية**، دار النفائس، عمان، الاردن.

أبو حصوة، زياد (2005)، **عقد التأجير التمويلي (دراسة مقارنة)**، دار الرأي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

أمين، خالد وسعيد، حسين (2008)،ط1، **العمليات المصرفية الاسلامية**،دار وائل،عمان، الاردن.

بارود، احمد توفيق (2011)، **معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

بالمقدم، مصطفى بن عاتق،حنان وصاري، زهرة (2005)، **التمويل عن طريق الايجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، المؤتور العلمي الرابع الريادة والابداع: استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة، يومي 15 و 16 اذار، جامعة فيلادلفيا، الاردن.

باوني، محمد (2001)، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد (16)، جامعة منتوري قسنطينة.

بلعاوي، صفاء عمر (2005)، **النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمة الضريبي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بن عمارة، نوال (2011)، " الصكوك الاسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الاسلامي"، **مجلة الباحث**، الجزائر، العدد التاسع، ورقلة، الجزائر.

بني هاني، حسين (2003)، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

جمال، لطرش، سيساوي، طارق، وبو عاملي، ياسين (2005)، **البنوك التجارية واساليبها في استثمار أموال العملاء**، مذكرة ليسانس، جامعة منتوري قسنطينة.

الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد (2000)، **ادارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

حنفي، عبد الغفار، وقرياقص، رسمية (2000)، **الاسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر.

خالد، هشام (2001)، **البنوك الاسلامية الدولية وعقودها**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.

خصاونة، احمد سليمان (2008)، **المصارف الاسلامية، مقدرات لجنة بازل تحديات العولمة استراتيجية ومواجهتها**، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، الاردن.

خلف، فليح حسن (2006)، البنوك الاسلامية، ط1، جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث، عمان، الاردن.

خوني، رابح، وحساني، رقية (2006)، **واقع وافاق التمويل التأجيري في الجزائر واهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17 و18 أبريل، جامعة حيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر.

دلول، عماد، وعبد الحكيم، هشام (2010)، تطوير الحركة الرياضية باستخدام اسلوب التأجير التمويلي (دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الاندية الرياضية العراقية)، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد (84)، ص191-207.

الزايد ، رشا قاسم (2008) ، **التأجير التمويلي في البنوك الاسلامية : دراسة تطبيقية في البنك الاسلامي الاردني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، الاردن .

زرارقي، هاجر (2012)، **ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

السائح، محمد المهدي (2006)، **أثر الاجل في احكام عقد الاجارة في الفقه والقانون المدني**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

سميران، محمد علي (2011)، **وجهة نظر حول المصارف الاسلامية**، المؤتمر الدولي للمصارف الاسلامية، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.

شركة فينبي- استشاريون في المال والاعمال (2005)، **تطبيق التأجير التمويلي في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة المالية، القاهرة، مصر.

ضياء، مجدي (2000)، **البنوك الاسلامية، دار زاهران، عمان، الاردن.**

طيبـي، عبـد اللطيـف (2009)، التطبيقـات المتمـايزة لتقنيـات التمويـل والاسـتثمار فـي العمـل المصـارف الاسـلامية من منظـر العائد والمخاطرة دراسـة حالـة بنك البركـة الجزائـري، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

عاصـي، امـارة محمـد (2010)، **تقيـيم الاداء فـي المصـارف الاسـلامية دراسـة حالـة البنـك الاسلامي الاردني**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا.

عبد الحليم، حمزة، دحمان، منير، والابيض، محمود (2013)، **البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار: دراسة حالة بنك البركة الجزائري- وكالـة غردايـة**، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

عبد العزيز، سمير محمد (2000)، **التأجير التمويلي: ومخلـه الماليـة والمحاسبية الاقتصـادية والتشريعية التطبيقية**، مطبعة الاشعاع الفنية، القاهرة، مصر.

عبدالله، خالد امين، وسعيفان، حسين سعيد (2008)، **العمليـات المصـرفية الاسـلامية**،ط1،دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

عبدان، وحيد (2009)، **ادارة المـارف الاسـلامي (الاسـتثماري)**، كليـة الاقتصـاد، جامعـة دمشـق، سوريا.

عبيدات ، أقبال عبدالكريم (2008) ، **واقـع التـأجير التمـويلي فـي المصـارف الاسـلامية الاردنيـة وامكانـات تطويرهـا : دراسـة ميدانيـة نظـر العـاملين والعمـلاء** ، رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة ، جامعة ال البيت ، الاردن .

عثمان، بسام، زنبوعة، محمود، وغانم، عدنان (2011)، النقل التأجيري التمويلي ودوره في تفعيل مشـروعات بالسـكك الحديديـة، **مجلـة جامعـة دمشـق للعلـوم الاقتصـادية والقانونيـة**، (27)، العدد (3)، ص601-628.

عقل، مفلح محمد (2006)، **مقدمـة فـي الادارة الماليـة والتحليـل المـالي**، عمان، مكتبـة المجتمـع العربي للنشر والتوزيع.

عـوض، عزمــي وصــفي (2013)، " اثــر اسـتخدام اداة التـأجير التمـويلي للبنـوك الاسـلامية الفلسـطينية علــى المؤشـرات الماليـة دراسـة تطبيقيـة علـى الفتـرة الزمنيـة (2008-2011)"، **المجلة العربية للدراسات الادارية والاقتصادية**، العدد (3)، ص21-41.

قادري، محمد الطاهر، وجعيد، البشير (2011)، **عموميات حول المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي، جامعة غرداية.

قطيشات، محمد، وصيام، وليد (2007)، تأثير قرارات التأجير التمويلي على الاداء المالي للشركات المستأجرة في الاردن، **دراسات، العلوم الادارية**، المجلد (34)، العدد (1)، ص15-32.

كمالي، محمد هاشم (2009)، تحليل شرعي لبعض مسائل الاجارة التمويلية الاسلامية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي**، المجلد (22)، العدد (1).

محمد، حربي، وجمعة، سعيد (2010)، ط1، **ادارة المصارف الاسلامية**، دار وائل ، عمان، الاردن.

مشوخي، عبدالرحمن السيد (2008)، **عقد التأجير التمويلي، دار النهضة، القاهرة.**

المطيري، علي عوض (2012)، **مدى التزام شركة الخطوط الجوية الكويتية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (17) محاسبة عقود الايجار: دراسة الحالة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

مقشيش، سالم (2013)، **دور البنو التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية: " دراسة حالة وكالة المؤسسة العربية المصرفية حاسي مسعود**" ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

مكي، بان ياسين (2012)، " الاثار الاقتصادية لعقد التأجير التمويلي"، **مجلة الخليج العربي**،المجلد (40)، العدد (2-1)، ص 1-19.

ناصر، سليمان (2002)، **تطوير صيع التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية**، الطبعة الاولى، نشر جمعية الثرات، غرداية، الجزائر.

النجار، اخلاص باقر (2009)، **المصارف لاسلامية**، دار الكتب للطباعة والنشر، البصرة، العراق.

الهندي، احمد مصطفى (2013)، **العوامل المؤثرة في حجم الايجار التمويلي لشركات المقاولات والانشاءات في الاردن: دراسة اختباري**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

هنـدي، منيـر ابـراهيم (2004)، **الخصخصــة خلاصــة التجــارب العالميــة**، منشـأة المعـارف، الاسكندري، مصر.

الوادي، محمود، وسمحان، حسين (2008)، **المصارف الاسلامية: الاسس النظريـة والتطبيقات العملية**، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

ثانيا: المراجع الاجنبية

Abu Orabi, M., (2014), "The Impact of leasing Decisions on the financial Performance of of industrial Companies", **Global journal of Management and Business Research,** volume (14), Issue (2), version (1.0), PP. 25-44.

Akinbola, O., and Otokiti, B., (2012), " Effects of Lease Options as a Source of Finance on the profitability Performance of small and Medium Enterprises (SMES) in lagos state Nigeria", **Internatioal Journal of Economic Development Research and Investment**,Vo1. (3), PP.70-76.

FÜlbier, R., silva, j., and Pferdehirt, M., (2008), "Impact of lease Capitalization on financial Ratios of listed german Companies", sbr 60, PP.122-144.

Salam, A., (2013), "Effects of Lease on Performance of SMEs in Bangladesh"", **Internatioal Journal of Science and Reserch,** volume (2), issue (12), PP.367-370.

Severin, E., and Deghaye,M., (2007), Determinanants of the Choice leasing VS Bank loan: Evidence from the French SME by KACH", Revista **invetigacion Operacional**, VO1.(28),NO.(2), PP.120-130.

الملاحق

ملحق (1)

نتائج اختبار ديكي وفولر لاختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغير التأجير التمويلي للبنوك الاسلامية

ADF Test Statistic	-3.733702	1% Critical Value*	-4.6405
		5% Critical Value	-3.3350
		10% Critical Value	-2.8169

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2)
Method: Least Squares
Date: 07/13/15 Time: 10:40
Sample(adjusted): 2008 2013
Included observations: 8 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2(-1)	-0.175372	0.520356	-3.733702	0.0498
D(X2(-1))	-0.290789	0.517737	-0.561653	0.5986
C	27.15167	47.56407	0.570844	0.5928

R-squared	0.177166	Mean dependent var	8.575000
Adjusted R-squared	-0.151967	S.D. dependent var	31.46308
S.E. of regression	33.76925	Akaike info criterion	10.15697
Sum squared resid	5701.810	Schwarz criterion	10.18677
Log likelihood	-37.62790	F-statistic	0.538281
Durbin-Watson stat	2.046018	Prob(F-statistic)	0.614158

ملحق (2)

نتائج اختبار ديكي وفولر لاختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROE للبنوك التقليدية

ADF Test Statistic	-3.995979	1% Critical Value*	-4.6405
		5% Critical Value	-3.3350
		10% Critical Value	-2.8169

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y1)
Method: Least Squares
Date: 07/13/15 Time: 10:41
Sample(adjusted): 2008 2013
Included observations: 8 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	-2.031528	0.678085	-3.995979	0.0302
D(Y1(-1))	0.483783	0.420853	1.149530	0.3023
C	-1.237142	3.410134	-0.362784	0.7316

R-squared	0.786006	Mean dependent var	1.779375
Adjusted R-squared	0.700408	S.D. dependent var	16.22784
S.E. of regression	8.882314	Akaike info criterion	7.485998
Sum squared resid	394.4775	Schwarz criterion	7.515788
Log likelihood	-26.94399	F-statistic	9.182547
Durbin-Watson stat	1.896605	Prob(F-statistic)	0.021184

ملحق (3)

نتائج اختبار ديكي وفوللر لاختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك التقليدية

ADF Test Statistic	-3.936020	1% Critical Value*	-4.6405
		5% Critical Value	-3.3350
		10% Critical Value	-2.8169

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y2)
Method: Least Squares
Date: 07/13/15 Time: 10:42
Sample(adjusted): 2008 2013
Included observations: 8 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y2(-1)	-2.094829	0.713493	-3.936020	0.0324
D(Y2(-1))	0.531068	0.450827	1.177986	0.2918
C	3.458427	2.337475	1.479557	0.1991

R-squared	0.760089	Mean dependent var	0.473000
Adjusted R-squared	0.664124	S.D. dependent var	10.70413
S.E. of regression	6.203553	Akaike info criterion	6.768118
Sum squared resid	192.4204	Schwarz criterion	6.797908
Log likelihood	-24.07247	F-statistic	7.920526
Durbin-Watson stat	1.619086	Prob(F-statistic)	0.028192

ملحق (4)

نتائج اختبار ديكي وفولر لاختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROE للبنوك الاسلامية

ADF Test Statistic	-8.728164	1% Critical Value*	-4.6405
		5% Critical Value	-3.3350
		10% Critical Value	-2.8169

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y11)
Method: Least Squares
Date: 07/13/15 Time: 10:42
Sample(adjusted): 2008 2013
Included observations: 8 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y11(-1)	-1.252284	0.143476	-8.728164	0.0003
D(Y11(-1))	0.230010	0.098232	2.341486	0.0663
C	-1.147629	3.425789	-0.334997	0.7512

R-squared	0.958408	Mean dependent var	-10.29285
Adjusted R-squared	0.941772	S.D. dependent var	37.94010
S.E. of regression	9.155160	Akaike info criterion	7.546509
Sum squared resid	419.0847	Schwarz criterion	7.576299
Log likelihood	-27.18603	F-statistic	57.60813
Durbin-Watson stat	2.760271	Prob(F-statistic)	0.000353

ملحق (5)

نتائج اختبار ديكي وفولر لاختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغير ROA للبنوك الاسلامية

ADF Test Statistic	-4.517702	1% Critical Value*	-4.6405
		5% Critical Value	-3.3350
		10% Critical Value	-2.8169

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y22)
Method: Least Squares
Date: 07/13/15 Time: 10:43
Sample(adjusted): 2008 2013
Included observations: 8 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y22(-1)	-0.321665	0.621333	-4.517702	0.0227
D(Y22(-1))	-0.809163	0.389107	-2.079535	0.0921
C	1.969070	1.088925	1.808270	0.1304

R-squared	0.774437	Mean dependent var	1.909381
Adjusted R-squared	0.684211	S.D. dependent var	5.467627
S.E. of regression	3.072537	Akaike info criterion	5.362881
Sum squared resid	47.20242	Schwarz criterion	5.392671
Log likelihood	-18.45152	F-statistic	8.583364
Durbin-Watson stat	2.487158	Prob(F-statistic)	0.024164

ملحق (6)

الجداول الاحصائية

Regression

```
[DataSet1] C:\Users\MUNTASER\Desktop\eyad var.sav
```

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	islamicROE[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الإسلامية البنوك في التمويلي التأجير

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.820[a]	.790	-.102	35.1486

a. Predictors: (Constant), islamicROE

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	206.517	1	206.517	.167	.000[b]
	Residual	9883.408	8	1235.426		
	Total	10089.925	9			

a. Dependent Variable: الإسلامية البنوك في التمويلي التأجير

b. Predictors: (Constant), islamicROE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	97.170	11.358		8.555	.000
	islamicROE	-.149	.365	.820	2.762	.000

a. Dependent Variable: الإسلامية البنوك في التمويلي التأجير

Regression

```
[DataSet1] C:\Users\MUNTASER\Desktop\eyad var.sav
```

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IslamicROA[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الإسلامية البنوك في التمويلي التأجير

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.831[a]	.710	.131	31.216946

a. Predictors: (Constant), IslamicROA

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2293.943	1	2293.943	2.354	.003[b]
	Residual	7795.982	8	974.498		
	Total	10089.925	9			

a. Dependent Variable: الإسلامية البنوك في التمويلي التأجير

b. Predictors: (Constant), IslamicROA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	93.075	10.082		9.232	.000
	IslamicROA	3.896	2.540	.831	4.984	.164

a. Dependent Variable: الإسلامية البنوك في التمويلي التأجير

الفرضية الثالثة :

Regression

[DataSet1] C:\Users\MUNTASER\Desktop\eyad var.sav

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ROE[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.852[a]	.820	-.037	22.741792

a. Predictors: (Constant), ROE

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	53094216432704016.000	1	53094216432704016.000	.683	.001[b]
	Residual	621890936601183230.000	8	77736367075147904.000		
	Total	674985153033887360.000	9			

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

b. Predictors: (Constant), ROE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	151396374.104	88511458.984		1.710	.126
	ROE	8432552.995	10203462.943	.852	5.061	.001

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

الفرضية الرابعة :

Regression

[DataSet1] C:\Users\MUNTASER\Desktop\eyad var.sav

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ROA[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.831[a]	.762	-.011	27.161888

a. Predictors: (Constant), ROA

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	68226128395248512.000	1	68226128395248512.000	.900	.007[b]
	Residual	606759024638638720.000	8	75844878079829840.000		
	Total	674985153033887360.000	9			

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

b. Predictors: (Constant), ROA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	121015420.194	90674639.734		1.335	.219
	ROA	15029631.129	15846599.687	.831	2.251	.007

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

الفرضية الخامسة :

Regression

```
[DataSet1] C:\Users\MUNTASER\Desktop\eyad var.sav
```

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	في التمويلي التأجير الإسلامية البنوك[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

b. All requested variables entered.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	272839942973525696.000	1	272839942973525696.000	5.428	.048[b]
	Residual	402145210060361470.000	8	50268151257545192.000		
	Total	674985153033887360.000	9			

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

b. Predictors: (Constant), الإسلامية البنوك في التمويلي التأجير

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	645286324.641	226156906.121		2.853	.021
	الإسلامية البنوك في التمويلي التأجير	5200079.708	2232042.616	.864	2.330	0.048

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-117305368.00000	471863680.00000	144960655.56100	174113610.092033	10
Residual	-226920656.000000	452091904.000000	.000000	211383067.244796	10
Std. Predicted Value	-1.506	1.878	.000	1.000	10
Std. Residual	-1.012	2.016	.000	.943	10

a. Dependent Variable: التقليدية البنوك في التمويلي التأجير

محلق (7)

بنك عودة	بنك لبنان والمهجر	البنك الاهلي	الاسلامي الاردني	العربي الاسلامي	قروض البنوك التقليدية	قروض البنوك الإسلامية
6.500	4.400	10.600	50.800	40.500	48.900	71.050
6.900	4.600	11.800	55.600	44.900	50.356	78.050
7.200	4.800	12.900	58.500	47.500	51.844	82.250
7.600	4.900	14.800	60.200	49.500	53.133	84.950
8.200	5.400	16.100	7.050	52.600	923.956	33.350
8.400	5.400	16.300	70.800	55.400	55.066	98.500
10.100	6.900	19.800	80.900	60.800	55.292	111.300
12.900	7.800	22.600	90.400	65.000	64.517	122.900
14.900	9.800	26.700	98.100	70.100	73.227	133.150
17.900	10.800	30.900	101.200	90.900	73.317	146.650